مكتبة الملك فهد الوطنية

مخطوطة

شرح رسالة في الفلك

المؤلف

مجهول

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عنوان المخطوطة: شرح رسالة في الفلك

المؤلف : ـــــ

تاريخ النسخ : ٩٥٠هـ

عدد الأوراق : ٥٠

المقاس : ٢٢ × ١١,٥ سم

نوع المادة : أصلية

الرقم : ١٠٠

شبكة الألوكة
ukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلوات على محمد وآله الكرام اما بعد هذا الكتاب مشتمل
على قسمين الالهي وطبيعي الالهي في بيان موجودات الاول ان الانسان في حقيقت
مركبة من العناصر الاربعة فكان القائم بكل واحد من سبايطها العنصرية فوق القوى فعلها
في اذهانها متشابهة فكان يجب ان تكون الانسان على اشكال اربعة كرات مضمومة بعضها
للبعض لكن هذا باطل بقاء صور العناصر عند الامتزاج للبين ثابتة بالاجزاء المقدارية
ولان بهما اذ المراد من البسيط والمركب ههنا المكمن جزوه المقداري مساويا للكل في
الاسم واحدا وما لا المكمن والبسيط بهذا المعنى قد يكون مركبا من العناصر الاربعة كالدم واللحم وقد
لا يكون كالعناصر انفسها لان البسيط يجب ان يكون شكله كريا اذ لو كان مضلعا
او مخنيا اختص بعض جوانبه بهيئة دون اخرى وذلك ترجيح من غير مرجح
وفي الحواشي يجوز ان يكون المرجح محل النطفة وان لم يكن اي النطفة بسيطة لعدم
تشابه الاجزاء بل مركبة كان بسايطه اي بايط ذلك المركب اعني النطفة والصواب
باط بطها للمكمن الضمير راجعا الى النطفة والامر فيه سهل تشابه الاجزاء فكان يجب ان يكون
الانسان على اشكال كرات مضمومة بعضها الى البعض لان القائم بكل واحد من بايطها
حي قوى بسيطة والقوى البسيطة اذا اثرت في المادة البسيطة تكمن شكلها الكلي كما مر قبل
لسبب من خارج وهو المطلوب لم يجز نفس الانسان او نفس الابوين لانه لو كان
كذلك الانسان لزم ان يكون مؤثرا فيما هو موجود قبلها او معها لان نفس الانسان متاخرة
اعضائه او معها ولانه لو كان نفس الانسان كان عالما بجميع احكام الاعضاء ومنافعها
وما اشتملت عليه من اللطايف والدقايق وبطلانه ظاهر ولو كان نفس الابوين كان عندها

الألوكة
www.alukah.net

علم بحاله وكونه ومن البين انه ليس عنهما علم ثم قالوا لو وجد احدهما وأراد احدهما
حركة زيد والآخر سكونه فان حصل مرادهما يلزم الجمع بين المتنافيين والا اي
لم يحصل مرادهما فاما ان لا يحصل مراد شئ منهما اصلا او لا يحصل مراد احدهما فقط
وايا ما كان لكان احدهما عاجزا اما عما الثاني فظاهر واما عما الاول فلانه اذا
كان كل واحد منهما عاجزا كان احدهما عاجزا لاستحالة والعاجز لا يصلح للالهية
فاذن الاله واحد وهذا الدليل يعرف بالتمانع وفي الحواشي هلا ان الخ انما يلزم من
المجموع من حيث هو مجموع ولا يلزم من استحالة الكل استحالة الجزء اللابدليل ثم قالوا
الصانع فاعل بالاختيار خلافا للفلاسفة فانهم زعموا التاثير في وجود العالم بالايجاب
كتاثير الشمس في الاضاءة وتاثير النار في الاحراق والتسخين والفاعل بالاختيار هو
الذي يصح منه الفعل والترك بحسب الدواعي المختلفة لا كتاثير الشمس مثلا في الاضاءة اذ صدور

الاضاءة من الشمس غير موقوف على ارادتها وداعيتها بل هو لازم لذاتها والا لما تاثرت
اي من محالة ان شاء فعل وان شاء ترك والصواب ان يقول وان لم يشأ ترك لان الترك
لا يحتاج الى المشية بل يكفي فيه عدم المشية لامر وجودي ذاتي حتى يحتاج صدور الفعل عنه
واعلم ان معنى قول الحكماء انه تعالى موجب بالذات ان الفاعل بالاختيار ان قدرته ليست
مدعوة الى الفعل حتى يكون القدرة فيه بالقوة ثم يكون خروجها الى الفعل بسبب موجب بل انه
عندهم لم يزل قادرا بالفعل ولم يجز غير ما فعله وانما فعله لذاته وخيريته ذاته للداعي

www.alukah.net

لا ذلك وقدرته فهو من حيث هو قادر عالم اي صدور الفعل عنه لا لسبب داع وهو معنى
الاختيار عندهم ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل فان الفعل الصادر عنه تعالى
صادر بارادته فلكون قد فعل لانه شاء فلو لم يشأ شيئا لم يفعل ولكنه لا يلزم انه شاء
لان الشرط لا يتعلق صحة الصدق جزميه فافهم ذلك واورد المصنف ادلتهم اي الادلة
المتعلقة بالمطلب الاول قوله لانه لو كان موجبا بالذات لكان العالم ازليا لازم وجوده
وفي الحواشي لان العالم اسم لكل موجود سوى الله واذا كان صدوره عنه لا بد ان
يجب ان لا يختلف عنه لاستحالة تخلف المعلول عن العلة وهذا اتمام بالنقض بالدليل الثاني
فيكون ازليا لان الملزوم اذا كان ازليا كان اللازم ايضا كذلك لاستحالة تخلف
اللازم عن الملزوم واللازم بطلانه ذكرنا والدليل الثاني في قوله ولانه لو كان موجبا بالذات
للزم من دوام دوامه معلوله لكونه لذاته لا يصح ويمكن ان يتم هذا اتمام بالنقض بالدليل
الاول لم هو او لم لا يقول بالدليل الاول اتمام بالنقض للشافي عما لا يخفى ومن دوام معلوله
دوام معلوله فلم يلزم دوام جميع الآثار الصادرة عنه فلا يلزم في العالم بعينه
الصوفية ظنوا ان الفاعل بالاختيار يكون قاصدا الى ايجاد الشيء والقصد
الى ايجاد الشيء بدون تصور صحيح وانه يتعذر فاعل بالاختيار لما لم يكن عالما بوجوده
بالقصد والاختيار والموجد لجميع الاشياء هو فهو عالم بجميع الاشياء وانما اوردنا
تلك المقدمات لينفع ما في الحواشي من ان اللازم علمه بما يقصده اما العلم بكل الاشياء فتم

لجواز ان يقصد ايجاد شئ ولا يقصد ايجاده ذلك الشئ فلا يلزم من عدم علته وكذا في
قالوا لو وجدت العقول والنفوس لكانت مشاركة للباري في كونها غير متغيرة
ولا حالة في المتغير فيلزم تعليل امر الوصف بعلل مختلفة اعني العقول و
والنفوس وانه رجح وانما كان وصفا للشاع لكون نفس ماهيتها او داخلا
في ماهياتها والكل ضعيف اما القرين الاولان من القرائن الثلثة المذكورة في اثبات
الواجب تعالى فلضعف الوجهين المذكورين لسان المقدمة الاولى اما الاول فلقوله
لانا لا نسلم ان التاثير حالة الوجود تحصيل الحاصل وانما يكون كذلك لو اعطاه
وجودا مستانفا وليس كذلك بل رجح الوجود الحاصل على عدمه ووجهه ان يقال
اردتم بالمؤثر ما يؤثر سواء كان ايجادا او ترجيحا فلم نسلم ان كل ممكن مؤثر لان
لزوم تحصيل الحاصل وانما يلزم ان لو اعطاه وجودا مستانفا وان اردتم به ما يخرج
الممكن من العدم الذاتي الى الوجود فمسلم وان اردتم غيره فلا بد من افادة تصور وفي
الحواشي وانما لم يتعرض اي للترديد وايرادا للقسم الاخر لظهور ان الخصم لا يقول بالقسم الاخير
لظهور فساده ولان التاثير ان لم يكن حالة الوجود كان حالة العدم اذ
لا واسطة بينهما واللازم بط لامتناع اجتماع النقيضين الوجود والعدم فالمقدم بط لنا
اذن حالة الوجود ويكفيه اشارة الى المعارضة ووجهه ان يقال ما ذكرتم وان دل
على ان التاثير لا يجوز ان يكون حالة الوجود وذلك لان التاثير اما ان يكون حالة الوجود
او حالة العدم لعدم الواسطة بينهما والثاني بط لما ذكرتم فتعين الاول لانه لو لم يتصور الوجود
قبل التاثير لم يتصور التاثير ايضا لان المتاثر حالة الحدوث متغايرة لحالة الوجود والعدم والثاني بط والا لما
جاز ان يكون حالة الحدوث متغايرة لهما الا لانه بعلة لان الماهية في تلك
الحالة اما ان يكون موجودة او معدومة والعلم ضروري وفيه بحث ذكرناه في اوائل
الكتاب وفي الحواشي نقيضه ضروري عند الخصم واما الثاني فلقوله ولكون الحركة مسبوقة بالغير
لانا لا نسلم ان التاثير في الجسم مع كونه متحركا بالحركات متعاقبة الاول لها وتوجيهه ان يقال ان
اردتم بالحركة المعينة يقتضي المسبوقية بالغير فمم ولكنه لا يفيد ان له حركة الجسم على ان يكون
قبل كل حركة حركة الى غير النهاية وان اردتم ان الحركة الدائمة بتعاقب الاشخاص يقتضي
المسبوقية فمم لا نسلم ذلك ولقوله ولا يلزم من عدم توقف الكل على شرط حادث
امتناع زوال الجواز لكون مشروطا بعدم حادث ما فاذا وجد ذلك الحادث
فقد زال شرطه فزال الجواز الكون مشروطا بعدمه واما الطريق الثاني فلقوله ولا يلزم من تعليل
لزوم المقادير والاشكال المخصوصين للجسم احد جزئيه ان يكون كل جسم على ذلك
المقدار والشكل لاحتمال ان يكون هيوليات الاجسام مختلفة ولكون العلة
جسما وشكلا هيولاه وهو ايضا ظاهر ولو قبل الهيولى قابلة فلا يكون فاعلة لمنعه لما مر من
قبل في سانه وفي الحواشي فيه نظر اذ لا احتمال لهذا الاحتمال بعد تسليم ان يكون العلة احد جزئي
الجسم المطلقة الاستوائه في الكل وفي تلك الجسمية المطلقة من الهيولى والصورة نظر واول ان يكون

التقرير وان ما قيل في اثبات الهيولى للاجسام في الجسمية المطلقة لعدم ورود الانفصال عليها بل على الجسمية المخصوصة وبكل لا يكون غير ذلك وهو اعلم والحق انهم لم يريدوا بالجسمية حيث قالوا اختصاص العالم بمقدار وشكل لان الجسمية والاختصاص بذلك لا يجزيها والا لكان لكل جسم ذلك والشكل الصورة الجسمية على ما هو المتعارف من اطلاق الجسمية فهو ليس مركبا من الهيولى والصورة بل هو بسيط ولم يريدوا بها الجسم المطلق الذي في ضمن كل واحد من الاجسام خصوصيته فهو ايضا ليس مركبا من الهيولى والصورة بل من الجنس والفصل فان الماخوذ في العقل من المادة الجنس ومن الصورة الفصل واما الطريق الثالث فلقوله ولا يلزم من عدم تشابه بسايط التطفة ان يكون الانسان على شكل كذا مضموم بعضها الى بعض لاحتمال ان منع اثر الطابع بعضها بالبعض عن الشكل الكروي لم قلتم لا يجوز ذلك لابتنائه على دليل وهذه هي المنوع الخاصة واما المنع العام فالية اشار بقوله ثم تعد النجاد وعن هذا كله لا يلزم ان يكون ذلك السبب واجبا لذاته لينتهي اليه الممكنات اللهم الا عند العود الى ابطال الدور والتسلسل في ذلك السبب لكان واجبا لذاته فهو المراد ولكن ممكنا فلابد من الانتهاء الى الواجب لذاته والا للدار او تسلسل وكل منهما محال فيكون ما ذكروه من التطويل ضايعا واما الوجه الاول في كونه فاعلا بالاختيار فلقوله ولو كان الفاعل موجبا لكان العالم ازليا قلنا نعم ولم قلتم ان الامر بخلافه ما ذكرتم في بيانه فقد مر ضعفه واما الوجه الثاني فلقوله ولانه لا يلزم من كونه موجبا دوام جميع معلولاته واما يلزم ان لو كان جميع معلولاته قابلة للدوام والبقاء وليس كذلك فان من جملتها ما هي معلولة للحركة وهي غير قابلة للدوام والبقاء فاذا وجدت انعدمت وصير انعدامها معدا لغيرها من الحركات فيلزم التغير في العالم وفي الحوادث في توجيه نظر لانهم الالزامي انه يلزم من دوام معلوله دوام معلوله ومن دوام معلول معلوله دوام معلوله ولهم جرا واما يلزم ذلك لو لم يوجد في الاشياء الصادرة عنه جسم متحرك على سبيل الدوام واليس مركبة لكونها غير قابلة للدوام والبقاء حدوث الحوادث والبقعة او لكون كل حادث مسبوقا بالعدم لا الاول لم قلتم انه ليس كذلك واقول التفاوت فاذن دوام المعد دوام المعد لان كون المعد حركة غير مستقيم واما ما ذكروه لبيان كونه معدا فلقوله وما ذكروه لبيان كونه عالما فهو مبني على كونه مختارا وذلك غير مختار لما مر وقد واما ما ذكروه لبيان نفي العقول والنفوس المجردة فلقوله وما ذكروه لبيان نفي النفوس والعقول ضعيف لان افتقار ذلك الوصف الى العلة ليلزم تعليله بعلل لقوله ولانه امتناع تعليل الوصف الواحد لعلتين مختلفتين وقد مر ضعف ما قيل فيه المقالة الخامسة في احكام النفس الناطقة واعلم ان افلاطون ومن تقدمه من المثبتين له ذهبوا الى ان النفس الناطقة قديمة ودليل المعلم الاول ومتبعيه الى انها حادثة مع حدوث البدن واستدلوا عليه بان الوكان قديمة لكان موجودة قبل البدن وحينئذ اما ان تكون واحدة او كثيرة فان كان واحدة اي بالشخص كان نفس زيد بعينها نفس عمرو وكل ما يعلم احدهما يعلمه الاخر اذ الشيء الواحد اي شخصه بعد التعلق كما كان وبطلانه ظاهر وفيه نظر لانا لا نسلم ان كل ما يعلمه احدهما يعلمه

اللوح الا بجزئيات المدركة بالآلات والكليات المتجردة عن ملابس المادة فجواز ان يكون ادراكها
مشروطا بتلك الآلات فلا يدركها الا بها واما غير المتجردة من الكليات فيلزم اشتراكها
في العلم بها لعدم توقفها على الآلات الذي هو كيف اشتراك الكل في العلم بذواتهم حيث
لم يكن ادراكها بآلة والا ای وان لم تكن واحدة كانت قابلة للتجزي فلا تكون مجردة وفي
الحواشي لان التجزي من خواص الاجسام وفيه نظر لان الثابت بالدلالة ان كل جسم متجزء واما انه
فلا اقول وفيه نظر لان المراد من التجزي امكان فرض شيء دون شيء وذلك لا يتصور في
المقدار فالمتجزي اما مقدار او ذو مقدار فيعلل ذلك ان التجزي من خواص الجسم او الجسماني والقصر
على الجسم لكون العلل حالا وان كانت كثيرة فالامتياز فيها ليس بالماهية ولوازمها او لا
لكان اي ما به الامتياز هو اللازم لانها هاهنا لتلك النفوس الكثيرة لاشتراكها في
الماهية الخ هي الملزوم واللازم لا يوجب الاشتراك في الملزوم يوجب الاشتراك في اللوازم ولا بالعوارض
لان الحق فيها ايضا ان كان بسبب الماهية او الفاعل كان لازما فاشتراك النفوس فيه
وان كان بسبب المادة اي البدن اذ المادة للنفس هو كان متعلقة بالبدن قبل ان
وهو مرجح وفي الحواشي الحصر ممنوع اما لكون للماهية او للاول الثاني لا لكون للمبدء الاول
والثاني هو الفاعل ولقائل ان يمنع اشتراك النفوس في الماهية واللوازم قبل شمول
الحد الاول للنفوس الناطقة كما في الدلالة على اتحادهما في النوع وفيه نظر وفي الحواشي
قال اللام الاغلب على الظن ان النفوس وان كان مختلفة بالماهية لكنه قد يوجد شخصان نوع

واحد وهو المقصود وفيه نظر اقول يمكن ان يكون النظر عدم
تسليم كون الغالب على الظن وجود شخصين تحت نوع واحد و
يمكن ان يكون مع ان لحق العوارض المميزة اياها ان كان
بسبب الفاعل كان لازما لها لجواز ان يكون الفاعل متعددا
او الاشبه هو الاول لكون الثاني مشتركا وامتناع اي
وان يمنع امتناع تعلقها بدن قبل تعلقها بهذا البدن فانه يجوز ان
يكون متعلقة قبل البدن بدن آخر وقبله بآخر الى نهاية كما ذهب
اليه اصحاب التناسخ وذهب بعض الحكماء المتألهين انا لم نجد
على كثرة تتبعنا كمذهب اهل التناسخ من يقول ان النفس تنتقل
من بدن الى آخر اي غير النهاية بل الكل يقولون انما تنتقل
بعض النفوس لما فيها من الهيئات الردية والملكات الفاسدة
فيتعلق بالابدان الحيوانية بعد المفارقة الى اوان زوال تلك
الهيئات ثم تتصل بعد ذلك بما يليق بها من السعادات والخيرات
ولا معنى لهذه الدوار الطويلة من نفوس الاشقياء بالتناسخ في الابدان
شتى بل كلها تفنى الى سعادات مختلفة وان كان قد ذهب الى ذلك

هذا
اي الشهرزوري
ينتقل

احد فليس فيما يذكر ويلتفت اليه لا يقال لو كانت اى النفس
الناطقة متعلقة قبل هذا البدن بدن آخر لكانت موجودة
قبل هذا البدن ضرورة والتالى بط والا لكانت مستغنية
فى بقائها عنه اى عن هذا البدن فلا تعلق به او نقول
لو كانت النفوس الناطقة قديمة لكانت موجودة قبل البدن
ضرورة والتالى بط والا لكانت مستغنية فى بقائها عنه فلا تعلق
به لانا نقول لانم انه لو كانت مستغنية عنه لما تعلق به لجواز ان
يكون الاستغناء مشروطا بعدم حدوث البدن فاذا حدث
البدن انتفى الشرط فانتفى الاستغناء وحصل الاحتياج فتتعلق
به والميراث يقوله لجواز استغنائها عنه وتعلقها
به بشرط حدوثه وهى اى النفس الناطقة باقية بعد خراب
البدن والا لكان فسادها بفساد صورتها
لان فساد الجوهر بدون فساد الصورة غير
معقول وح يكون فيها شئ يفسد بالفعل وشئ
يقبل الفساد واحدهما غير الآخر لان القابل

للفساد

للفساد وشئ مع الفساد والفاسد لا يبقى منه فيكون مركبا اى من مادة وصورة
فلا يكون بسيطا هف ولكان اى انها باقية والا لكان لها قوة
الفساد وقوة الثبات والشئ الواحد اى البسيط لا
يكون له هاتان القوتان لانهما انما يكونان لامرين مختلفين
بناء على ان قابل الفساد يجب ان يكون فيه شئ يقبل الفساد
لان القابل يجب ان يبقى مع المقبول وشئ يفسد فيلزم
تركبها هف ولقائل ان يمنع ان فساد الجوهر بدون
فساد الصورة غير معقول لجواز فساده بارتفاعه
عن الخارج وذلك لا يوقف على فساد صورة على انا
نقول الصورة جوهر مع ان فسادها لا يكون الا فساد صورتها اذ لا
صورة للصورة ولو كانت لها صورة لزم التسلسل نقل الكلام اليها
لينتهى الى صورة لا يكون فسادها الا بارتفاعها عن الخارج وما
قيل اشى القطبية ان اراد بالصورة ما هو جزء الجوهر فبعد تسليم ان
فساد الجوهر بدون فسادها غير معقول يكون التعرض لقوله وح
الى آخره ضائعا للزوم التركيب من المقدمة المسلمة وان اراد بالصورة

بسيطا

مالة مدخل في قوام الجوهر فبعد تسليم المقدمة المذكورة لا يلزم التركيب
في الجوهر لجواز ان يكون ذلك الشيء امرا خارجا عنه اللهم الا
اذا نقل الكلام الى الجوهر ويقول فساده يقتضي ان يكون فيه
شيء يقبل الفساد وح يكون التعرض للثاني ضايعا اقول وفيه
نظر لان الثاني دليل آخر مستانف لانه تمام الاول حتى يكون
ضايعا والاولى ان يمنع اقتضاء ذلك ان يكون فيه شيء يقبل
الفساد وان الشيء الواحد اي وان يمنع ان الشيء
الواحد لا يكون فيه قوة الثبات والفساد بمعنى
الارتفاع في الخارج فان قوة الفساد بهذا المعنى
لا تقتضي محلا لكونه عدميا قالوا في ابطال التناسخ ان
النفس حادثة مع حدوث البدن على معنى
ان عند حدوث كل بدن لا بد ان يحدث
نفس لان النفس حادثة لما مر فيتوقف حدوثها
عن علتها على استعداد المادة ومادة النفس
البدن فالعلة التامة لحدوثها يتوقف على حدوث

البدن

البدن الصالح لقبول النفس على معنى انها ينعدم
بعدمه وتحقق بتحققه والالجاز وجودها قبل البدن
وعدمها مع حدوثه وهما محالان وفي استحالة
الثاني نظر فانه عين النزاع وفي الحواشي الغطيبية لانه لو لم
ينعدم العلة التامة بعدم البدن ولم تتحقق بتحققه لزم ان لا
يكون العلة التامة مع البدن واذا لم يكن مع البدن فاما ان
تقدمت على البدن ولزم وجودها قبل البدن وهو محال او
تاخرت عنه ولزم عدمها مع حدوثه وفي استحالته نظر لان
الواجب ان يكون كذلك بحسب هذا الفرض وح يقتضي
من العلة الفاعلة نفس عند حدوثه فلو تعلقت به نفس
اخرى على سبيل التناسخ كان للبدن الواحد
نفسان مدبرتان وهو بطلان كل واحد يجد
مدبر بدنه واحدا وفيه نظر لجواز ان يكون
اثنان ولا تباين بينهما وهو مبني على حدوث
النفس المبني على فساد التناسخ فيكون دورا

دورا ولنختم بهذه المقالة بحثين الاول في امكان
الوحي والنبوة واعلم ان للانسان قوى خمسة باطنة
منها المتخيلة وهي التي من شانها تركيب الصور وتفصيلها مثل
انسان ذي رأسين او عديم الرأس والاخرى الحس
المشترك وهي التي يرتسم فيها صور جميع المحسوسات على
سبيل المشاهدة وان هذه الصور قد يرد عليها من
خارج كما شاهد الاشياء الموجودة في الخارج وقد يرد عليها
من داخل كالاشياء التي يراها النائمون والممرورون
فانها ليست مأخوذة من الموجودات الخارجة بل ترد
عليها من المتخيلة وان المانع من ذلك الورود اما اشتغال
الحس المشترك بالصور الواردة عليها من الخارج لانها
لم تبق لهذه الصور وهذا مانع عايد الى القابل واما ان
النفس او الوهم اشتد مت المتخيلة فلم تتفرغ لافعال نفسها
خاصة وهذا مانع عايد الى الفاعل فلو وجد المانعان معا لم يحصل
الانمحاش اصلا ولو زال احدهما كما في حالة النوم التي

والممرورون

يمكن

يمكن فيها المانع الاول او في حالة المرض التي يمكن فيها المانع الثاني
لاشتغال النفس حينئذ بتدبير البدن فربما تسلط التخيل على
الحس المشترك فلوح فيها الصور المحسوسة مشاهدة وان
جميع الامور الكائنة في العالم مما تحقق او ستتحقق او هو متحقق
في الحال مرتسمة في المبادي العالية من العقول المجردة والنفوس
الفلكية لكونها عالمة بجميعها ضرورة انها اسباب لهذه الامور
واما العقول فعلى الوجه الكلي واما النفوس فعلى الوجه
الجزئي على رأي المشائين وعلى الوجهين جميعا على رأي
الشيخ وان النفوس الناطقة يمكنها ان تتصل بتلك المبادي
المفارقة وتتشبث بالصور المرتسمة فيها اذا عرفت هذا فاعلم
ايضا انه يمكن وجود نفس قوية الجوهر كاملة القوة وافية
بالجوانب المتخيلة بحيث لا يكون اشتغالها بتدبير البدن
مانعا من الاتصال بتلك المبادي ويمكن ايضا ان يكون
القوة المتخيلة قوية بحيث يقدر على استخلاص الحس المشترك
عن تعلقات الحواس الظاهرة اي عن الصور الواردة عليها منها

واذا كان كذلك فلا يبعد لمثل هذه النفس ان يتصل حالة التيقظ
بتلك المبادى العالية ويدرك ما ارتسم فيها من المغيبات واذا
ادركت النفس تلك الامور المرتسمة فيها على وجه كلى فيحاكى
المخيلة تلك المعانى الكلية المنطبقة فيها بصور جزئية مناسبة لها لان
المخيلة من شانها محاكاة الامور ثم ان تلك الصورة الجزئية تتيدر
من المخيلة الى الحس المشترك فيصير مشاهدة بصقاء الحس المشترك
فربما شاهد مثالا يخاطبه بكلام يلهمه من احوال او سمع كلاما
محصل النظم من هاتف وان لم يشاهده كما يحكى من الانبياء
عليهم السلام من مشاهدة صور الملائكة واستماع كلامهم وربما
يكون فى اجل احوال المرتبة وهو ما يعبر عنه بمشاهدة وجه الله
الكريم واستماع كلامه من غير واسطة والى ما ذكرنا اشار بقوله لما
كان للانسان القوة المخيلة وهى التى فى البطن الاوسط من
الدماغ وشانها تركيب الصور والمعانى وقوة الحس المشترك
وهى التى فى مقدم التجويف الاول من الدماغ ويجتمع عندها
صور جميع المحسوسات فلا يبعد وجود نفس قوية يتصل

بالعقول

بالعقول والنفوس الفلكية ويدرك ما عندها
هما من المغيبات على وجه كلى فيحاكيها المخيلة بصور
جزئية مناسبة لها كما حاكات الخيرات والفضايل
بصور جميلة ومحاكاتها الشرور والرذايل باضدادها ثم
يترل منها الى الحس المشترك فيصير مشاهدة محسوسة
لصفاء الحس المشترك بقوة النفس على استخلاصها
عن تعلقات الحواس الظاهرة كما يقع اى الاستخلاص
فى حالة النوم اى هذه الحالة يقع فى حالة التيقظ ايضا وهو الوحى
ان كان صاحب النفس نبيا والهاما ان
كان صاحبها وليا كما يقع فى حالة النوم وانما قاس هذه الحالة
على تلك الحالة لان التعارف والتسامع يشهدان ان لكل واحد
لوقوع اطلاع النفس على الغيب فى جملة حالة النوم بل ليس
احد من الناس الا وقد جرب ذلك من نفسه على وجه
يوجب التصديق به اللهم الا ان يكون فاسد الدماغ قوى
التخيل والتذكر على ما ذكره الشيخ فى النمط العاشر من الاشارات

وقوله الا ان المنامات منها صادقة لهذا السبب
ومنها كاذبة اشارة الى الفرق بين الوحي والمنام فانه قد
يكون صادقا للسبب المذكور في الوحي وقد يكون كاذبا لاحد
الاوجه الثلثة اما لان النفس اذا احست اي بتوسط الا
الآت بصور جزئية ولقيت مخزونة في الخيال وهي القوة التي
في مؤخر التجويف الاول من الدماغ من شانها حفظ الصور
فعند النوم يرتسم في الحس المشترك وهذا السبب كثير الوجود
او لانها اي لان النفس او المتخيلة والثاني اقرب منع
القف صورة والقعا فعند النوم يمثل فيه اي في
الحس المشترك لاشغالها عن المتخيلة عند النوم الى الخيال
ثم منه الى الحس المشترك او لان مزاج الدماغ بل مزاج
الروح الحامل للقوة المتخيلة تتغير فتغير افعال المتخيلة بحسب
تغيراته فمن مال مزاجه الى الحر يرى النيران ومن مال مزاجه
الى البرودة يرى الثلوج وعلى هذا القياس واما حصلت
هذه واشتالها في المتخيلة عند غلبة ما يوجبها لان الكيفية التي في

لا كان الوحي مع انه
حالة النفس لا
يكون الا صادقا
بخلاف المنام

موضع ربما تعدت الى المورد او المناسب كما يتعدى نور الشمس
الى الاجسام بمعنى انه يكون سببا لحدوثه او خلقت الاشياء
موجودة وجودا فايضا باشاله على غيره والقوة المتخيلة متعلقة
بالجسم المتكيف تلك الكيفية فتاثرية تاثرا يليق بطبعها
وهي ليست بجسم حتى يقبل نفس الكيفية المختصة بالاجسام
فيقبل منها ما في طبعها فقوله على الوجه المذكور والمنامات التي
يكون سببها احد هذه الامور لا عبرة لها بل هي اضغاث الاحلام
واما الوحي فلا يكون الا صادقا فهذا هو الفرق واما
سبب رؤية الصور التي يراها المرضى من المرورين وغيرهم
فلان النفس ح تكون مشغولة بتدبير البدن على ما ذكرنا فلا
تتفرغ بضبط المتخيلة وح تقوى سلطانها عليها فاخذت في
تركيب الصور التي من شانها ان يركبها في الحس المشترك
فيصير تلك الصور مشاهدة وما يرى في حال الخوف فمن هذا
القبيل ايضا فان الخوف المستولي على النفس يصدها عن
الضبط فلا جرم يقوى المتخيلة على التركيب فيصير الصور الهائلة كصورة

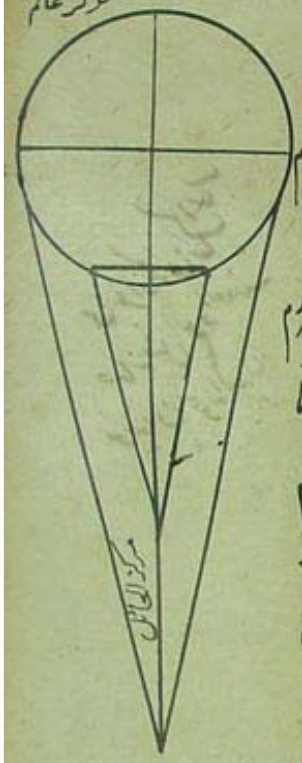

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاول واشباهها مرتسمة فى الحس المشترك مشاهدة واما
امكان النبوة فلان مجرد التصور النفسانى قد يكون سببا
لحدوث الحوادث ويدل على ذلك وجوه الاول ان
توهم لمماشى على جذع يرلقه اذا كان الجذع فوق فضاء ولا
يرلقه اذا كان على قرار من الارض الثانى ان توهم الا
لسان قد تغير مزاجه اما على التدريج او دفعة فيبسط رطوبه
ويقبض ويحمر لونه ويصفر وقد بلغ هذا التغير جدا يصير
البدن الصحيح بسببه مريضا والمريض صحيحا الثالث قوله
والا اى لو لم يكن التصورات النفسانية سببا لحدوث
الحوادث لما امكن للنفس تدبير البدن وفى الحواشى القطبية
لا حاجة الى هذا اى الى البدن اذا كان مكتوبا عليه ولو كده
ما سنذكره بمجرده اى بمجرد التصور النفسانى لكن الثانى
بط لان تدبيرها بمجرد التصور النفسانى فالمقدم مثله ح
اى وعلى هذا التقدير وهو كون التصور النفسانى سببا
لحدوث الحوادث يكون الهيولى العنصرية مطيعة للتصور النفسانى

من غير ان يكون بينهما
جسمانية مثل العمل والعضو
وموجبان نحوه البدن

فى الجملة وفى الحواشى القطبية فيه نظر لان الازم تاثير النفس فى
الهيولى التى اتصلت لها اما فى غيرها فلم واقول هذا النظر
انما متوجه ان لو فسر قولهم بتقدير كون تدبير النفس البدن
بمجرد التصور النفسانى واما اذا فسر بالتقدير الذى فسرناه به
فلا على ما لا يخفى والاصل ان لا توجه على ما ذكره المص هذا
النظر قال صاحب الحواشى فيما بنى ايضا لا حاجة الى البدن
اى الواجب الافتقار على التدبير ليلزم منه ظاهرا تاثيرها فى
المادة المباينة الغير المتصلة بها لعموم التدبير حاصره والتاكل
ان يقول التقدير الذى به فسرتم قوله ح هو كون التصور
النفسانى سببا لحدوث الحوادث فى البدن لا مطلقا اذ
هو اللازم من الدليل لا غير فاللازم منه ايضا تاثير النفس
فى الهيولى التى اتصلت لها لا غير فعلى التقدير لا بد ان
يراد عليه شئ ليلزم تاثير النفس فى الهيولى المباينة ولا
حاجة الى قوله لا حاجة على ما قررنا به قوله ح فاعتبره فيجوز وجود
نفس قوية نسبتها الى عالم الكون والفساد نسبة النفس

الى البدن اى كما ان البدن مطيع للنفس يكون هيولى
العالم العنصرى مطيعة لتلك النفس القوية حتى تكون تصور
انها سببا لخرق العادات فيصدر عنها فى اجسام هذا العالم
خصوصا فى جسم صار اولى بها لمناسبة تخصه مع بدنها الامور
الغريبة التى هى المعجزات اذا كانت مقرونة بالتحدى مع
عدم المعارض فاذن المعجز امر خارق للعادة مقرون
بالتحدى مع عدم المعارض فقولنا امر يشمل القول والفعل
وقولنا خارق للعادة ليخرج ما لا يكون خارقا للعادة فانه
لا يكون معجزا وقولنا مقرون بالتحدى ليتميز عن الكرامات و
قولنا مع عدم المعارض ليتميز عن السحر ونحوه الا ان الملخص
لما كان كلامه فى النبوة وهى انما تحق بالتحدى فلا جرم لم
يتعرض لهذا القيد وذكر الشيخ فى آخر النمط العاشر من
الاشارات تلخيص وحاصلها النهى عن مذاهب المتفلسفة
الذين يردون انكار ما لا يحيطون به علما وحكمة من المعجزات
والكرامات وبالجملة كل ما يكون على خلاف العادات

على

على ان الحق فى انكار ما لا يعرف امتناعه ليس دون الحق فى
الاعتراف بما لم يعرف بنوته والامر بالاعتصام بحبل التوقف
الى ان يقوم عليه البرهان على ثبوت احد طرفى ذلك
الشئ وهذا هو الحق فان الجزم بالقضية المحتملة من غير برهان
من الحماقة سواء كان فى الاثبات كما يكون من العوام او فى
النفى كما يكون من المتفلسفة ويحتمل ان يقال ان الحق
الاول اقرب الى السلامة لما انه موافق للشرايع وفيه
من المصالح ما فيه بخلاف الثانى فانه مناف للشرايع ومجبة من
الفساد ما فيه ونعم ما قال الشيخ فى آخر تلك النصيحة واعلم
ان فى الطبيعة عجايب وللقوى العالية الفعالة والقوى
النفسانية المنفعلة اجتماعات على غرايب ومن اراد تحقيق
مقامات العارفين وكيفية ترقيهم فى تلك المقامات واسرار
الآيات الصادرة عنهم فعليه بالنمط التاسع والعاشر من الاشارات فان الشيخ بين جميع ذلك فيهما على وجه لم
يسبقه من قبله ولم يلحقه من بعده الثانى فى احوال النفس

بعد المفارقة منهم من قال انها تعدم وتعاد
مع البدن بعينها وتتعلق به والبرهان عليه
ومنهم من قال بتوقف وجودها على
البدن المعين والا لما وجدت معه ويلزم
من انعدامه انعدامها وفيه نظر لانا نمنع
توقف وجودها على البدن وانما يكون كذلك لو لم
يمكن وجودها قبل البدن ولئن سلمنا ذلك لكن
لم نسلم ان تعلقها متوقف عليه فانه شرط معد والاز
يلزم من انعدام الشرط المعد انعدام المعلول ومنهم
من قال بقدمها وامتناع عدمها بنفسها فاذا
انعدم البدن يتعلق ببدن آخر وقبل هذا البدن
كانت متعلقة ببدن آخر وفيه نظر لانا لا نسلم قدمها
ولانا نمنع انه لا يمكن ان تقوم بنفسها بدون التعلق بالبدن
فان من الجائز ان يكون اسكمالها موقوفا على البدن فيكون
البدن آلة لكمالها فيتعلق به فاذا زال البدن يبقى موجودة

بعلة وجودها ومنهم من قال بحدوثها وبقائها
بعد البدن وفي الحواشي الفطنة في بعض النسخ بعد العدم
اي بعد عدم البدن قائمة بنفسها ويكون لها سعادة
وسببها ادراك الملائم من حيث هو ملائم
وشقاوة وسببها ادراك المنافي من حيث
هو منافٍ واللائم لها اي للنفس ادراك
الموجودات بان يحصل لها ما يمكن ادراكه
من الحق الاول وانه واجب لذاته يرى
عن النقايص منبع الفيضان الخ ثم يدرك ما
صدر عنه على الترتيب الواقع في الوجود و
هذا كله بحسب القوة النظرية واما هو بحسب القوة العملية فاليه
اشار بقوله ثم يحصل لها بعد ذلك التنزه عن
الهيات البدنية الرديئة التي يوجب استغراقها
اي استغراق النفس مقتضيات القوى الجسمانية
كالشهوة والغضب والغفلة عن العالم العقلي وآفتها

بان تحصل لها الشعور بامكان الكمالات والاكتساب
المجهول من المعلوم فتشتاق اليه والاعتقادات
دات اى وبان يحصل لها الاعتقادات الباطلة التى
للحق والاخلاق المذمومة الردية البدنية وا
قبل لم لم يحصل لتلك النفوس الشعور بامكان الكمالات
والاشتياق اليها قبل المفارقة فنقول الاستغراق
فى شواغل البدن وعوائقه يمنعها من الشعور بامكان
الكمالات والاشتياق اليها فان اشتغال النفس
بالمحسوسات يمنعها من الالتفات الى المعقولات فلا
يجد منها ذوقا فلم يحصل لها اليها شوق كالعنين الذى
لا يشتاق الى الجماع والاصم الذى لا يشتاق الى سماع
الالحان واليه اشار بقوله الا ان حالة التعلق بالبدن
لا يحصل لها السعادة والشقاوة لاستغراقها
فى تدبير البدن فاذا فارق زال العائق
اى عن السعادة والشقاوة وهو تدبير البدن

وثبت السعادة والشقاوة واختلف مراتب النفوس
بحسب اختلاف السعادة والشقاوة وكل ذلك
اى السعادة والشقاوة بهذا الوجه مبنى على حدوث
النفس وفساد التناسخ وقد عرفت ما فيهما قال
الاستاد ايد الحق والدين برد الله مضجعه و
نحن نقول ان النفس انما تعلقت بالبدن
لتوقف كمالاتها عليه والا لما تعلقت فاذا
بواسطته وتجردت عن الهيات البدنية
الردية لم يبق لها شوق الى البدن فلا تتعلق
ببدن اخر بعد خراب البدن بل يجد بها
الكمال الى عالم القدس ويتخرط فى سلك المجردات
وان استكملت لكن لم تتجرد عن الهيات المذكورة
لم يبق لها ايضا حاجة الى البدن فلا تتعلق ببدن
آخر لكن يبقى بسبب الهيات البدنية الباقية معدة
الى ان يزول لانها ليست لازمة لها فانها عرضت

بان تحصل لها الشعور بامكان الكمالات والاكتساب
المجهول من المعلوم فتشتاق اليه والاعتقادات
دات اى وبان يحصل لها الاعتقادات الباطلة التى
للحق والاخلاق المذمومة الردية البدنية فا
قبل لم لم يحصل لتلك النفوس الشعور بامكان الكمالات
والاشتياق اليها قبل المفارقة فنقول الاستغراق
فى شواغل البدن وعوائقه يمنعها من الشعور بامكان
الكمالات والاشتياق اليها فان اشتغال النفس
بالمحسوسات يمنعها من الالتفات الى المعقولات فلا
يجد منها ذوقا فلم يحصل لها اليها شوق كالجنين الذى
لا يشتاق الى الجماع والاصم الذى لا يشتاق الى سماع
الالحان والية اشار بقوله الا ان حالة التعلق بالبدن
لا يحصل لها السعادة والشقاوة لاستغراقها
فى تدبير البدن فاذا فارق زال العائق
اى عن السعادة والشقاوة وهو تدبير البدن

وثبت السعادة والشقاوة واختلف مراتب النفوس
بحسب اختلاف السعادة والشقاوة وكل ذلك
اى السعادة والشقاوة بهذا الوجه مبنى على حدوث
النفس وفساد التناسخ وقد عرفت ما فيهما فى
الاسفار اثبر الحق والدين برد الله مضجعه و
نحن نقول ان النفس انما تعلقت بالبدن
لتوقف كمالاتها عليه والا لما تعلقت فاذا استكملت
بواسطته وتجردت عن الهيات البدنية
الردية لم يبق لها شوق الى البدن فلا يتعلق
ببدن اخر بعد خراب البدن بل يجد بها
الكمال الى عالم القدس ويتخرط فى سلك المجردات
وان استكملت لكن لم تتجرد عن الهيات المذكورة
لم يبق لها ايضا حاجة الى البدن فلا يتعلق ببدن
آخر لكن يبقى بسبب الهيات البدنية الباقية معذبة
الى ان يزول لانها ليست لازمة لها فانها عرضت

بسبب مباشرة الامور البدنية في وقت آخر الامر
ويحصل لها السعادة الكاملة وان لم يستكمل بقيت
محتاجة الى البدن فان لم يكن لها هيات
ردية احتمل ان يبقى قائمة نفسها بعد البدن
ويحصل لها الخلاص عن العذاب وهو الجهل
يجب ان يعلم ويحتمل ان يجد بها الحاجة الى
الكمال الى التعلق ببدن اخر انساني
ان كان فيها هيات ردية يحتمل ان يبقى
معذبة بتلك الهيات دايما وان كانت عارضة
بسبب مباشرة الامور لكونها غير مستكملة ويحتمل
ان يجد بها تلك الهيات الى التعلق ببدن
آخر حيواني واكثر ما في هذا البحث ظنون وخيالات
لم يقم على شيء منها برهان فلا يصح الاعتقاد بشيء
من ذلك لما مر في النصيحة المنقولة عن الشيخ
بل يجب التسريح الى بقعة الامكان الى ان يقوم على

ذلك

ذلك البرهان على ما قال ولا يمكن الجزم بشيء من هذه
الامور والامام ايضا لما ذكر في تلخيص احوال النفوس
بعد المفارقة وذكر ما يرد عليها قال وبالجملة معرفة الاحوال
بعد الغيبة عسرة لا يعلمها بالحقيقة الا الله سبحانه وتعالى
ولكن هذا الخرما ورده في العلم الالهي و
يتلوه القسم الثاني في الطبيعي والحمد لله على
الاتمام وصلواته على محمد وآله الكرام ولكن
هذا الاخرما اردنا ايراده في شرح هذا القسم ولواهب العقل
والحيوة ومفيض العدل والخيرات محمدا ابدا ولا يحصى و
شكرا لا يحصر ولا يستقصى القسم الثاني في العلم الطبيعي
وفيه مقالات الاولى في احكام الجسم وما
يتعلق به اي بالجسم وفيها مباحث المبحث الاول في
نفي الجزء الذي لا يتجزى وبيان امتناع تاليف الجسم تالا
يتناهى وما يتعلق به واعلم ان الحكماء ذهبوا الى ان الجسم
مركب من اجزاء غير متناهية بالقوة على معنى انه لا ينتهي القسمة الى

اي الجسم والى للتبعيض
اي احكام للاحكام العدد
اي المتعلقة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

حد لا يكون قابلا للقسمة بل دائما يكون قابلا للقسمة وان كانت تلك الاجزاء لا تحصل بالفعل وذهب جمهور المتكلمين ان كل واحد من الاجسام البسيطة مؤلف من اجزاء موجودة بالفعل متناهية وكل واحد من تلك الاجزاء لا يقبل القسمة بوجه اصلا لا كثرا الصغرة ولا قطعا لصلابته ولا وهما لجزءه عن تميز طرف منه عن طرف وانقسام الجسم اليها عندهم في الكمية لا كانقسامه في العقل الى الهيولى والصورة عند الحكماء ويلزمهم من تالف الاجسام ذوات المقادير منها ان لا يتداخل فانها ان تداخلت فلا يحصل منها مقدار وقد اعترفوا به كيف وعندهم منها المقادير والاجسام والذي يبطل مذهبهم وجوه احدها انه لو وجد جزء لا يتجزى فان لم يماسه جزء اخر او ماسه وتداخلا اي بالكلية بان يكون لجميعها مقدار واحد هما لم يكن في الوجود ذو مقدار لما ذكرناه والا فالجانب الذي به يماس الآخر غير الذي لا يماسه به فينقسم واعترض عليه بان الملاصقة والملاقاة انما يكون بالنهاية بالضرورة والنهاية عرض قائم بالمتناهي فيلزم ان يكون لذلك الجزء نهايتان لا اخر آن فلا يلزم الانقسام والجواب عنه ان الآلة تحتاج الى النهايتين ان كانت واحدة لا يحصل مقدار ولا ازدياد حجم ضرورة وان لم يكن واحدة بل اثنتين فمحل احدهما غير محل الاخرى فيلزم الانقسام لانا نقول ولانه لو وجد اجزاء لا يتجزى فالطوق العظيم من الرحى اذا قطع اجزاء الصغير لا يقطع مثله او اكثر والا لكانت المسافة التي يقطعها الصغير مثل التي يقطعها الكبير على التقدير الاول او اكثر على التقدير الثاني بل اقل فينقسم وكذا الكلام في الفرجار ذي الشعب الثلث اي لو وجد جزء لا يتجزى فالاستحالة ان يرسم الدوائر بالفرجار ذي الشعب الثلث وذلك لانا اذا رسمنا الدوائر به فاذا قطعت الشعبة الخارجة اجزاء فاما ان تقطع الشعبة المتوسط اجزاء منه او اقل منه او اعظم الى آخر ما ذكره واعترض اصحاب الجزء عليه

www.alukah.net

يا لام ان الصغير اذا لم يقطع المثل او اكثر على تقدير قطع العظيم جزءا
يلزم ان يقطع اقل بل يقف الصغير في بعض ازمنة حركة العظيم
فلا يلزم الانقسام وارتكبوا القول بالمعاكس المرئي ولا
ينفع معهم الفرض في الحديد والاماس فان قدرة الله تعالى
لا يعجزها شيء فلا بد من اقامة برهان عليه وقد يمكن توجيهه
على طريقة البرهان نقول لك الامر كذلك مع جواز ان
يكون الطوق العظيم اعظم من الصغير مرارا كثيرة يلزم ان
يكون سكنات الصغير اضعاف حركاته لان بمقابلة ما زاد
من اجزاء مسافة العظيم على اجزاء مسافة الصغير وجب
ان يزيد سكنات الصغير على ما فيه من الحركات لكن الامر ليس
كذلك والا لما كانت حركات الصغير محسوسة لكونها
مغمورة في السكنات او كان ما يحس فيه من السكنات
اضعاف ما يحس من الحركات وذلك بخلاف الواقع الثالث
قوله ولان الجسم لو تركب من اجزاء لا يتجزى
فعند حركته اي عند حركة الجسم يلزم حركة اي حركة الجزء

الذي

الذي لا يتجزى من جزء الى آخر وح ان يوصف بالحركة حال
ما يكون ملاقيا للجزء الاول لانه لم يشرع بعد في الحركة او
للجزء الثاني لانه ح نقصت الحركة بل حال ما يكون
على الفصل المشترك فينقسم الجزء لان ما منه يلاقي احدهما
غير ما منه يلاقي الآخر وما يلاقي من كل واحد منهما لذلك الجزء غير ما لا
يلاقيه والرابع قوله ولان الشمس اذا ارتفعت وتوجيهه ان
يقال لو كان القول بالجزء حقا لكانت الاهرام الفلكية والصغيرة
مركبة من اجزاء لا يتجزى واذا كان كذلك فاذا ارتفعت
الشمس جزءا لا يتجزى فان انتقص من ظل الخشبة
المقابلة لها المغروزة في الارض جزءا او اكثر كان
طول الظل اي طول الظل الذي انتقص من اول النهار
الى منتصفه مثل ارتفاع الشمس في نصف النهار
على التقدير الاول او اكثر على التقدير الثاني وان
انتقص اقل القسم الجزء الخامس قوله ولان تلك
الاجزاء ان لم يكن كرية وتوجيهه ان يقال الجزء منه و

شكل ارتفاع الشمس في نصف النهار

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كل شناه مشكل وكل مشكل اما ان يحيط به حد وهو الكرى او حدود
وهو المضلع فيكون الاجزاء اما كرية او لا فان لم يكن كرية كان
احد جانبيه غير الجانب الاخر لانه اذا لم يكن كرية فيكون مثلثا
او مربعا او مخمسا او غير ذلك من الاشكال الكثيرة الاضلاع
وح كان جانب الزاوية منه غير جانب المضلع واقل فيلزم
الانقسام وان كان كرية عند انضمام بعضها الى البعض
يحدث فرج خالية كل واحد منها اقل من
الخردلة واذا وجد شئ اقل من الجزء يلزم انقسامه
لا يقال النقطة موجودة لانها طرف الخط
الذى هو طرف السطح الذى هو طرف
الجسم الموجود وطرف الموجود موجود
فمحلها غير منقسم والا لزم انقسامها لان الحال
فى احد جزئيه غير الحال فى الاخر واذا
كان محلها غير منقسم يلزم وجود شئ متحيز
غير منقسم وهو الجزء الذى لا يتجزى وقوله ولان

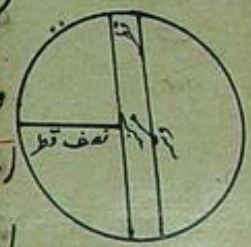

شكل مخمسا

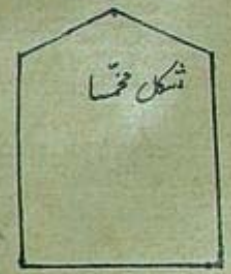

الحركة

الحركة الحاضرة غير منقسم حجة اخرى للمثبتين وتوجيهه
ان يقال الجزء موجود لان الحركة موجوده وهى
منقسم الى ماض وحاض ومستقبل والحركة الماضية و
المستقبلة معدومتان فالحركة الموجودة هى الحركة الحاضرة وهى
غير منقسمة والا لكانت اجزاؤها غير مجتمعة لان شان اجزاء
الحركة ذلك فلا يكون الحاضر حاضرا الكون بعض اجزائه
ماضيا وبعضها مستقبلا هف واذا لم يكن الحركة الى الحاضرة منقسمة
فالمسافة التى يقع عليها تلك الحركة غير منقسمة هف
لانها تتبع الحركة فى القسمة اى فى الطول لانه اللازم من الدليل فلا يلزم
الجزء اذ لا دليل على عدم انقسامها فى العرض والعمق
ايضا وبيانه ايضا لو كانت الحركة الى نصفها نصف الحركة
الى كلها فيلزم انقسام الحركة الحاضرة وهو محال لو اذا لم يكن
المسافة التى يقع عليها تلك الحركة منقسمة يلزم وجود الجزء وهو
المطلوب نقول لانم ان طرف الموجود موجود
فان الاطراف امور موهومة لا هوية ولا تميز

على نحو ما

لها في الاعيان وفي الحواشي القطبية ان هذا المنع
لا يناسب مذهب الحكيم لان الاطراف موجودة عندهم
وقال الفاضل الشارح ان الاطراف انواع الكم المتصل
الموجود فكيف يكون معدومة وفيه نظر لان النقطة طرف
وليست من انواع الكم المتصل والكلام فيها لانها الخط و
السطح اللذين من انواعه والحق فيه ان طرف المقدار
لو لم يكن موجودا لم يكن ذلك المقدار متناهيا فلابد ان
ينقطع المقدار المتناهي في ذهابه عند شيء فذلك الشيء هو
طرفه والفقه فيه انه ان اريد بالطرف ما به ينتهي المقدار
فهو لا محالة موجود ذو وضع كالمقدار وان اريد به فناء
المقدار ونفاده فهو امر عدمي لكن ليس عدما محضا بل عدما
بعد ما ولا شك ان نفاد المقدار ونفاده انما يكون عند
شيء هو اما ان يكون مقدارا او لم يكن مقدارا فذلك
هو الطرف بالحقيقة فاذن اطراف المقادير المتناهية
موجودة بلا ريب ولئن سلمنا ذلك لكن

لام

لانم انقسامها بانقسام محلها وانما انقسم ان لو كان
حلولها حلول السريان وهو ممنوع لان طرف الخط لا يقوم
بالخط حلول السريان وفي الحواشي القطبية ان حلول الشيء
في الشيء قد يعني به كون الحال ساريا في محله مثل سريان اللون في
الجسم وقد يعني به كون الحال محتاجا في وجوده الى المحل وحلول
النقطة في المحل بالمعنى الثاني فلا يلزم من هذا انقسامها بانقسام
محلها واما انقسام الحركة الحاصرة ان اريد به
الانقسام الوهمي فلانم ان اجزاءها لا تجتمع في
الوجود وان اريد به الانقسام بالفعل لا
يلزم من عدم وجود الكل بل جواز كونها
منقسمة بالقسمة الوهمية او الفرضية واعلم ان تقسيم
الحركة الى الماضي والحال والمستقبل والحدود المشتركة بين
المقادير لا يكون اجزاء لها اذ لو كانت اجزاء للمقادير
التي هي حدود لها كانت القسمة الى قسمين قسمة الى ثلثة اقسام
والقسمة الى ثلثة اقسام قسمة الى خمسة اقسام هب بل هي موجودة

غير صحيح لان الحال
مشترك هو نهاية الماضي
وبداية المستقبل ص

مغايرة لما هي حدوث لها بالنوع وايضا لا يلزم من عدم الحركة الماضية
والمستقبلة في الحال عدمها مطلقا ولا يلزم من عدم الحركة الماضية
حركة في الماضي والمستقبل عدمها مطلقا فالحركة الماضية لها
وجود في الزمان الماضي والحركة المستقبلة لها وجود في الزمان
المستقبل وقوله وعلم منه امتناع تركب الجسم من
اجزاء لا يتجزى غير متناهية اشارة الى بطلان
مذهب النظام من متكلمي المعتزلة فانهم يقولون ان
الجسم البسيط مركب من اجزاء لا يتجزى اى غير متناهية
موجودة بالفعل والذي يدل على بطلان تركبه من اجزاء
غير متناهية سواء كانت تلك الاجزاء ممكنة الانقسام
او ممتنعة الانقسام وجهان والى الوجه الاول اشار
بقوله ولانه لو تالف اى الجسم المتناهي من اجزاء غير
متناهية لكان قطعه بالحركة في زمان متناه قطعا
لاجزاء غير متناهية لان المتحرك على المسافة
لا يتمكن من قطعها الا بعد قطع نصفها ولا

يمكن

يتمكن من قطع نصفها الا بعد قطع نصف نصفها فاذا كانت الاجزاء
بعد قطع نصفها ولا يتمكن من اجزاء غير متناهية وقطع الاكثر بعد قطع
الاقل امتنع قطع تلك المسافة الا في ازمنة غير متناهية لكن هذا
ليس كذلك لانا نرى عيانا قطع مسافات كثيرة في زمان
متناه واعلم ان قطع اجزاء غير متناهية في زمان متناه انما
يكون محالا لو لم يكن الزمان ايضا متالفا من اجزاء غير متناهية
واما اذا كان على ما ذهبوا اليه فلا فاعلم ذلك والى الوجه
الثاني اشار بقوله ولكان تاليفها مفيدا الوجود الجاد غير
متناهية وذلك لان كل عدد متناه من الكثرة اذا اخذ
مؤلفا فان لم يكن حجم ذلك المجموع ازيد من حجم الواحد
لم يكن التاليف مفيد المقدار لان الحجم لا يزداد به وان
كان التاليف مفيد المقدار فيزداد بزيادته فاذا كانت
الاجزاء المؤلفة غير متناهية كان مقدار الجسم غير متناه وفيه
نظر لان ذلك انما يلزم لو لم يقل المحصم بالتداخل او قال
بحصول البعد من الاجزاء المتناهية وانما يعرض لذلك

لان من الاحتمالات تالف الجسم البسيط من اجزاء غير متناهية
ممكنة الانقسام موجودة بالفعل وان لم يذهب اليه ذاهب
فذكر ان تاليف الجسم المتناهي من اجزاء غير متناهية
مع تسليم كانت تلك الاجزاء ممكنة الانقسام او
ممكنة الانقسام ليلزم من ذلك مع امتناع تركبه من
اجزاء متناهية ممكنة الانقسام ضد قوله فعلم ان الجسم
ليس فيه اجزاء بالفعل بل هو متصل واحد
في نفسه كما هو عند الحس كما ذهب اليه
جمهور الحكماء والاسباب الموجبة للقسمة
اما الفك او الوهم او اختلاف عرضيين
لان الانفصال اما ان يكون مؤديا الى الافتراق اولا
يكون والثاني اما ان يكون في الخارج او في الوهم والاول
اما بالفك والفتح والثاني اما باختلاف عرضيين والثالث
اما بالوهم لا يقال لا يلزم من ذلك اتصاله في نفسه واما يلزم
ان لو كانت الاحتمالات منحصرة في هذه الاربعة وهو ممنوع

تالفه من اجزاء متناهية ممكنة الانقسام لانا نقول الاحتمالات
منحصرة في الستة لان الجسم البسيط قابل للانفصال فلا يخلو اما
ان يكون المفاصل حاصلة فيه بالفعل او لم يكن والاول
اما ان يكون تلك المفاصل متناهية او غير متناهية
وعلى التقديرين اما ان يكون ممكنة الانقسام او غير ممكنة الانقسام
والثاني اما ان يكون قابلا لانقسامات متناهية
او غير متناهية فذكر المص ههنا بطلان الاحتمال الاول
وهو تالف الجسم من اجزاء لا يتجزى متناهية كما ذهب اليه
جمهور المتكلمين والثالث وهو تالفه من اجزاء لا يتجزى
غير متناهية كما ذهب اليه النظام والرابع وهو تالفه من
اجزاء غير متناهية ممكنة الانقسام والخامس وهو كون الجسم
المتصل قابلا لانقسامات متناهية كما ذهب اليه الشهرستاني
والى ابطاله اشار بقوله ولا يتهى اي الجسم الذي هو
متصل في نفسه في القسمة الى حد لا ينقسم والا لزم
القول بالجزء الذي لا يتجزى وقد ابطلناه وذكر في الالهي

بطلان الاحتمال الثانی وهو تألفه من اجزاء متناهیة ممکنة الانقسام
کما ذهب الیه دیمقراطیس فتعین حقیقة السادس وهو کون
الجسم المتصل قابلا لانقسامات غیر متناهیة والیه اشار بقوله
بل هو ای الجسم المتصل فی نفسه کما هو عند الحس قابل للقسمة
الی غیر النهایة یعم القسمة الانفکاکیة ربما یقف لمانع
کالصغر والصلابة دون الوهمیة لایقال للاحتمال الثانی
یقسم الی احتمالین احدهما کون تلک الاجزاء المتناهیة ممکنة
الانقسام متحدة الحقیقة والثانی کونها مختلفة الحقیقة والذی ذکر
فی الالهی یدل علی بطلان الاول منهما دون الثانی فلا
بد من ابطاله ایضا لیتعین ما ذهب الیه الحکماء لانا نقول
لا احتمال للاحتمال الثانی منهما لانه اذا کانت تلک الاجزاء
مختلفة الحقیقة لم یکن الجسم المتألف منها بسیطا والکلام
فی الجسم البسیط وفیه نظر واذا ثبت ان الجسم البسیط
فی نفسه متصل واحد فاذا انفصل فالقابل للانفصال
لیس هو الاتصال لانه لا یبقی مع الانفصال والقابل یبقی مع

المقبول فهو شیء آخر کالماء عند الاتصال قابلا له ثم عند الانفصال صار
قابلا له وهو الهیولی والافلاک وان لم یقبل الانفصال بالفعل
لکن الطبیعة الجسمیة واحدة فاذا افتقر البعض الی الهیولی افتقر الکل
الیها فاذن الجسم عنصریا کان او فلکیا مرکب من الصورة والهیولی
اذا تحقق ذلک فنقول والهیولی لا مقدار لها فی ذاتها
والا لما قبلت الا ما یطابقها ای من المقدار لکنها یقبل ما لا
یطابقها بناء علی ثبوت التخلخل والتکاثف الحقیقیین واذا لم
یکن لها مقدار فی ذاتها یکون نسبتها الی جمیع المقادیر علی السویة
وفی الحواشی القطبیة هذا انما یدل علی انها لا مقدار خاصا لها واما
نفی المقدار فلا والذی یدل علی انها لا مقدار لها فی ذاتها انها
لو کانت کذلک کانت متحدة لذاتها ولزم احتیاجها الی الهیولی لتقبل
لها الانفصال هکذا الی غیر النهایة وهو ح لکن المقدار
بعدها لقبول الانقسام وان لم یبق عند حصول الانقسام
کالحرکة فانها بعد الجسم لحصوله فی المکان وان لم تبق عند حصوله فیه
فاذن الهیولی تقبل النفسة بواسطة المقدار وقد مر ذلک فی الالهی وقوله

شبكة الألوكة www.alukah.net

وانت مهما لا تقتضي ان يكون لها هيولى اخرى لكونها
غير متصلة بذا انها اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان
يقال لو كان انقسام الجسم بعد اتصاله محوجا الى هيولى لكان
انقسام الهيولى بعد اتصالها محوجا الى هيولى اخرى ويتسل
والجواب ان انقسام المتصل بذاته محوج الى هيولى والهيولى
غير متصلة بذاتها بل بسبب الصورة فلا تقتضي انقسامها ان
يكون لها هيولى اخرى المبحث الثاني في ان كل جسم فله
شكل طبيعي وغير طبيعي قال رحمه الله وكل جسم شكل طبيعي
وغير طبيعي وفيه نظر لان الحيز والمكان عند الحكماء مترادفان
كما مر وليس لكل جسم مكان اذ لا مكان للمجرد ولذلك
قال الشيخ في الاشارات انك لتعلم ان الجسم اذا حصل
وطباعه ولم يعرض له من خارج مانع غريب لم يكن له بد من موضع
معين وشكل معين ولم يقل كل جسم اللهم الا اذا فسر الحيز
بغير ما فسره المكان او فسر الحيز والمكان بما له وضع لذاته وللحاصل فيه
بسببه اعني الوضع بمعنى قبول الاشارة الحسية او البعد المساوي

للتمكن

للتمكن والحيز او غير ذلك لانه لو فرض مجردا عن العوارض
المفارقة يلزمه شكل وحيز بالضرورة ولا يعني بالطبيعي
الا ذلك وهو ظاهر والشكل الطبيعي للبسيط وهو الذي ليس
فيه اختلاف طبايع الكرة صوابه الكري لان الكرة هو الشكل
لا الشكل ويمكن ان يكون تقديره شكل الكرة فحذف المضاف
واقام المضاف اليه مقامه وذلك لان طبيعة الجسم البسيط اي
قوته طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا يفعل الا فعلا واحدا ويلزم
من هذا ان يكون كريا واليه اشار بقوله لان غير الكرة كالمثلث
والمربع وغيرهما من المتضلعات لا شتمالها على الخطوط والزوايا المختلفة
الهيات فتخصيص احد جوانبه بهيئة دون
اخرى ترجيح بلا مرجح فان قيل لو وجب ذلك فما
بال اجزاء الارض ليست مستديرة مع انها بسيطة اجيب بان
استدارتها انما تحصل بالقسر وبموستها مانعة من العود اليها فان
قيل القول بذلك يقتضي ان يكون طبيعة واحدة تقتضيه شيئين ولما
يمنع من حصول ذلك الشيء وهو مع اجيب عنه بانكم ان اردتم

في الماهية الواحدة

شكل الكرة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ان ذلك مستحيل مطلقا فهو هم وان اردتم بالذات فهو مسلم لكن
المنع من حصول ذلك الشيئ انما وقع ههنا بالعرض فان الطبيعة
اقتضت بالذات شكلا واقتضت كيفية حافظة للشكل واقتضاؤها
وحافظ الكيفية لا ينافي اقتضاؤها الشكل بل هو مؤكد له
لو خليت وطبعها كلوناها حافظة له فلم يكن الطبيعة مقتضية لشيئ
والمنع من حصول ذلك الشيئ بالذات لكن القاسر
لما زال الشكل ولم يزل الكيفية صارت الكيفية حافظة
للشكل القسري فهي مانعة عن العود الى الشكل الطبيعي
بالعرض واما عرض ذلك اي المنع عن العود لزوال
اجزاء الارض عن محاذاة الطبيعة من وجه وبقائها عليها
من وجه وليس لجسم واحد حيزان طبيعيان
لانه ان حصل في احدهما كان الاخر قسريا
بالطبع وان لم يحصل في شيئ منهما القاسر فاذا
ارتفع القاسر امتنع ان يتوجه في حالة واحدة اليهما
بل الى احدهما فقط فيكون الاخر ايضا قسريا وكما

بالطبع

بالطبع وقد فرضنا ان كل واحد منهما حيز طبيعي لهيف هذا في البسيط واما في
المركب فلم لم يكن له مكان يختص به في اصل الابداع لان التركيب امر عرضي
بعد الابداع والحاوي مكان على سبيل الابداع قبل التركيب يطابق المركب
اذا حصل تقتضي وجود الخلاء قبل الابداع وهو محال فامكنة المركبات اي امكنة
البسايط بعينها واذا كان الامر كذلك فالجسم المركب اما ان يكون
احد بسايط غالبا على الباقية بالاطلاق او لا يكون فان كان غالبا
فمكان ذلك المركب هو المكان الذي تقتضيه ذلك البسيط الغالب
وان لم يكن من بسايطه ما هو الغالب بالاطلاق فلا يخلو اما ان يكون
الاجزاء التي امكنتها في جهة واحدة غالبة على الباقية وح يكون الاجزاء التي
امكنتها في جهة واحدة غالبة على المجاورة تلك الاجزاء معا غالبة يجب
طلب جهة المكان او لا يكون كذلك بل تساوت فيه مقادير القوى وعلى
الاول يكون مكانه ما يقتضيه الغالب فيه بحسب طلب جهة مكانه مثلا اذا كانت
الاجزاء النارية والهوائية معا غالبتين على الباقيتين كان من الواجب
ان يكون مكان المركب مكان احدهما وعلى الثاني يكون مكانه
الذي التقى فيه تركيبه اليه آنفا بقوله والحيز الطبيعي للمركب حيز البسيط

شکل افلاک

قیل خص الاجسام بما لا یصح علیه الانتقال کالافلاک فلما نفس
التمکن لا یمنع من انتقالها بل امتناع انتقالها بسبب آخر کصورة
نوعیة او غیرها لانها اجسام متمکنة بالذات استحالة حصول
جسمین فیه الرابع اختلاف المکان بالجهات مثل فوق وسفل و
الغرض من ذکر الامارات ان المتمایزین فی ماهیة المکان
او فی مفهوم اسمه ان لم یسلم احدهما للآخر علامة او لازما من
اللوازم او خاصیته او امرا فی ذاته لا یصح لاحدهما تصحیح قاعدة بحجة
فان الاصطلاحات لا مناقشة فیها ویصیر ذلک خلافا لغویا لا
حقیقیا وان اصطلح بعض الناس علی ان المکان هو ما یستقر
علیه الجسم مثلا لیس لاحد ان یمنعه عن هذا الاصطلاح ولا
یجوز ان یکون ای المکان معدوما لکونه مشارا الیه لانا نشیر الی
هذا الخرق وذلک الخرق لا شیء محض لمعدوم لان مشار الیه فهو اذن
موجود ولیس ای المکان خلاء لانه ای لان الخلاء
محال واعلم ان القائلین بالخلاء فرقتان فرقة تزعم انه
لا شیء محض ولهذا قال الامام هو ان یوجد جسمان لا یتلاقیان

العالب فیه اما مطلقا واما بحسب مکانها او تماسی ای او الخیر الذی یتحقق
مشترکیه عند استواء المحاذیات ای عند استواء محاذیات
بسایطه التی فیه عن المکان الذی اتحقق وجوده فیه فان ذلک یقتضی
بقاءه ثمة والتقسیم غیر حاصر لخروج ما یکون خراه الاذان مکانا لها
فی جهتین غالبتین کالارض والنار المیت الثالث فی المکان
قال رحمه الله والمکان ما یتمکن فیه الجسم وفی الحواشی التعلیقیة قید
المکان هو السطح مطلقا لان الفلک الاعلی متحرک فلیس مکان
ولیس سوی سطح المحوی وللفلک الاوسط مکانان سطح
الحاوی وسطح المحوی وما یقال من ان الجسم الواحد له مکان
واحد محمول علی جهة واحدة وما فیه غیر خاف علیک واعلم
ان للمکان امارات ارقیها باتفاق الجمهور الاول ان
ینسب الیه الجسم بلفظ فی وما فی معناها من الالفاظ الدالة
علی الظرفیة خرج ای لفوة والیه الاشارة بقوله والمکان ما یتمکن
فیه الجسم الثانی منها انتقال الجسم عنه الی غیره والیه بقوله و
لا یکون نفس التمکن فیه مانعا من الانتقال عنه فان

شکل الفلک الاعلی فیه م

فلک الاوسط

اشار م

www.alukah.net

ولا يوجد فيها ما يلاقي واحدا منها فرقة يزعم انه مقدار مجرد عن المادة
من شانه ان يشغله الاجسام بالحصول فيه فلو لم يكن في الخلاء الخالي
بل كان خلاء الكان اما عدما محضا او مقدارا مجردا اعلى ما قال
والا لكان عدما محضا او مقدارا مجردا اي
عن المادة والاول مح لانه لو كان خلاء لكان قابلا
للزيادة والنقصان ضرورة ان الخلاء بين الجدارين اقل من
الخلاء بين المدينتين ومساو للخلاء بين الجدارين الآخرين بعد
احدهما عن الاخر مسافة والثاني واذا كان كذلك لا يكون
عدما محضا والمراد من قوله لكونه قابلا للزيادة والنقصان
ما ذكرناه لا انه قابل للزيادة والنقصان في
نفس الامر وكذا الثاني اي مح لما مر من استحالة
انفكاك الصورة عن الهيولى هكذا في الحواشي التحتية وفيه
نظر بل ذلك اشارة اجمالية الى ما قال بعد ذكره تنتهي الابعاد
والمقدار لا يوجد منفردا عن المادة والا لكان عند ازالته
عنها فلا يخلو فيما بينه وبين اخر وان الاول منهما اما

ثم لقوله

بقوله ولان البعد المجرد لو كان موجودا لكان متناهيا
بحكم الوجوب تتناهى الابعاد فيلزم تشكل في الوجود اي في
الوجود الخارجي لا في الوجود الذهني للامكان تصوره غير متناه
وفي الحواشي التحتية الشكل هو هيئة يحيط بها نهاية واحدة او اكثر
من جهة احاطتها به وهي لا يمكن ان يحصل للامتداد الا لبعد كونه
متناهيا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق
المادة وهو خلاف المقدر وانما قال من جهة احاطتها
به احترازا عن غير من الكيفيات فان السواد مثلا يصدق عليه
انه هيئة يحيط به نهاية واحدة او اكثر لكن لا من جهة احاطتها به لان
معناه ان علة حصول ملك الهيئة انما يكون احاطة الحد او الحدود به
ولا شك في ان السواد لا يحصل من احاطة الحد او الحدود بالجسم
وفي ان الانفعال اي انفعال كان من لواحق المادة نظر لان
الثابت بالدليل هو الانفعال المخصوص الذي يكون بالانفصال
الانفكاكي يكون من لواحق المادة لا يغور الجسم قد تخلف الكاله
من غير انفصال كما يقال السمو المتبدل بحسب التشكيلات المختلفة ولذا

يجوز ان يكون ذلك اى لزوم الشكل لنفس المقدار والا
لكان لكل مقدار ذلك الشكل وهو ظاهر وبطلان
اللازم يدل على بطلان الملزوم وفى الحواشى التعطيبية والا لكان
الفاعل قابلا ولكان المقدار المجرد قابلا للفصل وفيه نظر
لما ذكرنا من ان الجسم قد يختلف اشكاله من غير انفصال
ولا تسبب من خارج ولا لكان المقدار المجرد
قابلا للفصل والوصل وكل ما كان كذلك كان ماديا
فالمجرد عن المادة يكون ماديا هف وفيه نظر كما ذكرناه آنفا
وللمادة لانها فرضناه مجردا عنها والى الثانى من
الوجهين اشار بقوله ولانه لو كان مجردا امتنع ان يحصل
فيه الجسم لامتناع اجتماع البعدين فى مادة
واحدة لاستلزامه عدم الامتياز بين ذينك
البعدين لان اختلاف افراد الطبيعة الواحدة
باختلاف المواد وهذه المقدمة ممنوعة عند القائل بالبعد
المجرد لاختلاف افراد البعد عنده من غير مادة لا يقال لو امتنع

الخلاء لكان العالم كله ملاء بالضرورة ولو كان كذلك لامتنع ان
يتحرك الجسم من مكان الى مكان لانه اذا تحرك جسم امتنع
ان ينتقل الى مكان مملوء الا لكان الجسم الذى فيه
ان انتقل الى مكانه لزم الدور لان ذلك يتوقف حركة
كل منهما عن مكانه على حركة الاخر عن مكانه وذلك دور رح
وفى الحواشى التعطيبية وفيه نظر لانه لو كان الدور واجبا لم
لامتنع ان تتحرك كل واحدة من الحمار والسمكة الى مكان الاخر
وليس كذلك لان ثابت هذا ان كلا منهما يتحرك الى مكان
صاحبه او الى مكان آخر فيلزم من حركة ذلك الجسم
حركة جميع العالم بل الى مكان خال وهو خلاف
المقدر لا يقال ههنا قسم آخر وهو ان لا ينتقل الجسم الذى
فى ذلك المكان لان عدم انتقاله يستلزم اجتماع جسمين
فى مكان واحد وذلك يستلزم تداخل الاجسام وهو بديهى
الاستحالة ولهذا لم يتعرض لهذا القسم وايضا لو كان وجود
الخلاء ممتنعا لم يقع الخلاء عند رفع ما فوقه باطل اصعدنا الى حس

لجسم الملس بحيث لا يتخللها ثالث والثاني باطل لان عند ذلك
ينتقل الجسم كالهواء اليه من الاطراف محال كونه على الطرف
بكون الوسط خاليا واليه اشار بقوله ولانا اذا ارفعنا
باطن اصبعنا الملاصق لجسم املس بحيث لا
يتخللهما ثالث دفعة فانه يقع الخلاء لان الجسم
كالهواء مثلا انما ينتقل اليه من الاطراف محال
كونه على الطرف بكون الوسط خاليا لانا نقول
اما الاول فلا يلزم منه حركة جميع الاجسام
ان تحرك ذلك الجسم الى مكان آخر بل يكتفي
ما قدامه اى لجسم الذى قدامه بمعنى انه يزول عنه
ذلك المقدار العظيم ويحصل فيه مقدار اصغر لان المقدار
زايد على ذات الجسم فيجوز ان يزول مقدار ويحصل فيه
عقيبه مقدار آخر اصغر او ازيد لما بينا ان المادة لا مقدار لها
بحسب الذات ويتخلل ما خلفه اى الجسم الذى خلفه بمعنى انه يزول
عنه ذلك المقدار الذى كان فيه ويحصل فيه عقيبه مقدار اعظم

لا يقال تخلل الجسم الذى خلفه انما يصح اذا كان الجسم المنتقل الى المكان
اصغر مقدارا منه واما اذا كان مساويا او اعظم مقدارا فلا لانه
اذا كان مساويا فلا حاجة الى التخلل ولا الى التكاثف لكون الجسم
المنتقل الى مكانه شاغلا له كما كان هو شاغلا له واذا كان اعظم
فلا بد من ان يتكاثف ما خلفه قدر ما يسع فيه ذلك الجسم لانا نقول
تخلل ما خلفه انما هو لملاء مكان الجسم الذى تحرك اولا لئلا يلزم
رجوع الى مكان الجسم الآخر الذى ينتقل الجسم المفروض اولا
الى مكانه وكانه اشاره الى جواب سؤال مقدر هو ان يقال التمانع
وان اندفع عن هذا الى نبى يكتفى بتوجهه عن الى نبى الآخر ودفع
لان مكان الجسم الذى تحرك اولا ان لم ينتقل اليه جسم
آخر لزم الخلاء وان انتقل اليه جسم آخر عاد الكلام فى مكانه
فيلزم حركة جميع الاجسام والجواب لانا نمنع انه لو لم ينتقل اليه جسم
آخر لزم الخلاء ولجواز ان تخلل الجسم الذى هو خلف الجسم الذى
تحرك ثانيا والاصوب ان يقال لانا نمنع انه اذا تحرك جسم امتنع ان
ينتقل الى مكان مملوء لان الجسم الذى فيه ان انتقل لزم الدور

او حركة جميع الاجسام وان لم ينتقل لزم تداخل الجسمين قلنا لانم جواز
تكاثف الجسم الذى فيه وهو الجسم الذى قدامه فلم يلزم التداخل
ويتخلخل الجسم الذى خلفه فلم يتم لكان الجسم المتحرك خاليا وقوله
لان المادة قابلة للمقادير المختلفة لانم فجوز ان يخلق بمقدار
الكرة وليس اصغر وبالعكس اشارة الى تعليل صحة التخلخل والتكاثف
واما الثانى فان اردتم بالدقة الآن فلا نم وجوع
الحركة فيه وان اردتم به الزمان الحاضر فيه اى
فى الزمان الذى يتحرك فيه الاصبع الى فوق
يتحرك الجسم الطرى من الطرف الى الوسط
فلا يقع الخلاء بهوظ ومن العلامات الدالة على
امتناع الخلاء الاناء الضيق الرأس الذى فى اسفله
ثقب ضيقة وقد ملى ماء فان فتح رأسه نزل الماء
وان سد لم ينزل لئلا يقع الخلاء والانبوبة اذا وضع
احد طرفيها فى الماء وسد صعد الماء منها حال خروج
الهواء ومن البين انه ليس من شان الماء الصعود فيكون ذلك

لكون

لكون سطح الهواء ملازم سطح الماء فاذا مص الهواء انجذب فانجذب
معه الماء واذا ارتفع اللحم فى المحجمة عند المص لانه لا تلازم التسطح
قيل لو كان ارتفاع اللحم فى المحجمة لاجل استحالة الخلاء لكان
ارتفاع الحجر والحديد واجبا اذا وضعت عليه المحجمة ومصت ويمكن
الاعتذار عنه بما فيه وهن والحق ان من جنس قبيل الدفاعيات
لا من قبيل البرهانيات وانكسار القارورة التى ادخلنا
راس الانبوبة داخلها واحكمنا الخلل التى فى عنقها
بشئ الى داخل ان اخذنا الانبوبة الى فوق بحيث
لا يدخلها الهواء واما انكسرت لامتناع الخلاء والى خارج
ان ادخلناها فيها اى بحيث لا يخرج عنها الماء وان انكسرت
الى خارج لان الاناء كان مملوا بالماء فاذا ادخلنا الانبوبة لا
يخلها فانشقت الى خارج وفى هذه العلامات نظر لجواز ان يكون
سببها غير امتناع الخلاء ولما بطل الخلاء فالمكان هو السطح الباطن
من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوى وهذا مذهب ارسطو وقيل المكان ما يمنع الشئ من

النزول وهو المشهور المتعارف بين الناس فانهم يجعلون الارض
تحت مكانا للحيوان لا الهواء المحيط به لا يقال لا يلزم من عدم
كون المكان خلاء ان يكون السطح المذكور لجواز ان يكون
هيولى الجسم او صورته او النفس كما ذهب الى كل واحد
منها قوم او يكون بعدا لياوى اقطار الجسم كما نقل عن افلاطون
عن لانا نقول الامارات المذكورة تدل على عدم كون
المكان احد الثلثة واما البعد فلانه اما ان يكون قائما بالمادة
او قائما بالمادة والدول يستحيل ان يكون مكانا لان
تقوم الجسم فيه يستلزم التداخل المحال والثاني هو البعد المجرد
عن المادة وقد ابطلناه واعلم ان القائل به فرقتان منهم من
يقول بجواز خلوه عن الجسم ومنهم من يقول بعدم جوازه و
الفرق بين هذا المذهب وبين مذهب القائلين بانه لا خلاء
ان اصحاب هذا الراى يرون ان بين طرفي الكون مثلا بعدا
ممتدا خلا لذاته لا خلاء فيه بحيث لو خرج الماء منه ولم يدخل فيه جسم
آخر لبقي البعد من بين جوانبه فارغا لكن خروج الجسم عنه من غير ان

يدخله جسم آخر عندهم محال واما القائل بامتناع الخلاء فلا يقول
ان بين طرفي الاناء بعدا مغايرا لبعد الجسم الذي فيه لا يقال
لو كان المكان هو السطح المذكور لكان الحاوي ايضا
متمكنا في سطح آخر لا الى نهاية فيلزم وجود ابعاد غير متناهية
وانه محال واعلم ان هذا لا يلزم من مجرد تفسير المكان بالسطح المذكور
بل انما يلزم من مع ادعاء كون كل جسم في مكان وليس
فيما تقدم منه عين ولا اثر اللهم الا اذا حمل الخبر في قوله ولكل
جسم حيز طبيعي على المكان وفيه ما عرفت ولكان الطير الواقف
في الهواء والحجر الواقف في الماء متحركين لتوارد
الامكنة عليهما ولكون الواقف متحركا بين السكونين لانا
نجيب عن الاول بان الاجسام ينتهي الى جسم
لا مكان له وهو الجسم الحاوي لجميع الاجسام بل
لوضع فقط ولذلك ليست حركته مكانية بل وضعية وتوجيهه
ان يقال لانسلم لزوم التالي وانما يلزم ان لو لم ينته الاجسام الى
جسم لا مكان له وهو مم وعن الثاني بمنع كونهما اي كون الطير

والمتحركين ح اى على تقدير كون المكان هو السطح المذكور وانما يكون
كذلك ان لو كانت الحركة مجرد مفارقة مكان والحصول فى
مكان آخر وليس كذلك بل عن ذلك مع توجه المتحرك
واذا كان كذلك لم يكونا متحركين لكونهما غير متوجهين
من سطح الى آخر اذ التوجه ههنا للهواء ونحوه لا غير والمكان
قد يكون سطحا واحدا كمكان الفلك وقد يكون
عدة سطوح يتركب منها مكان كما للماء فى النهر
فان مكانه مركب من سطحين اعنى سطح الارض تحته وسطح الهواء
فوقه وقد يكون بعض من السطوح متحركا وبعضها
ساكنا كما للحجر على الارض الجارى عليها الماء وقد
يكون الحاوى اى المكان متحركا والمحوى اى
المتمكن ساكنا كحال الكواكب السائرة مع الفلك وقد يكونان
متحركين كالافلاك المبحث الرابع فى الجهة وما يتحدد الجهة
به قال رحمه الله والجهة تقصد المتحرك بحركته اى بالحصول فيها
وتتعلق الاشارة اى ينتهى اليه الاشارة وهى امتداد

الموضوع ح

امتداد

ينتهى من المشير وينتهى الى المشار اليه فيكون موجودة
والا لما قصدها المتحركات بالحصول فيها ولما تعلقت
الاشارة اليها للامتناع ان يقصد المتحرك بالحصول فى المعدوم
وان ينتهى الاشارة الى المعدوم ضرورة وما ذكره قياسان
من اول الاول الاول منهما ان الجهة تقصد حركة المتحرك
بالحصول فيها وكل ما هو مقصد المتحرك بالحصول فيه فهو موجود
الثانى ان الجهة متعلق الاشارة وكل ما هو متعلق الاشارة فهو
موجود لا يقال لانا نمنع ان كل ما هو مقصد المتحرك فهو موجود
فان المتحرك فى الكيف مثلا من السواد الى البياض يقصد ما
ليس بموجود لانا نقول ان كل ما هو مقصد المتحرك مطلقا
فهو موجود بل نقول كل ما هو مقصد المتحرك بالحصول فيه فهو
موجود وصدق ذلك ضرورى ولقائل ان يقول المتحرك الذى
يقصد الحصول فى مكانه الطبيعى لا فى الجهة لان الجهة طرف الامتداد
وهو اما المحيط او المركز وكلاهما نقطتان والمتحرك لا يقصد الحصول
فى النقطة وايضا الجهة انما يكون موجودة ان لو كان الامتداد الذى

من المبدء المنتهى الى المحدد الذى هى طرفه موجودا او موهوما بل هو
امر موهوم وطرف للامر الموهوم لا يكون الا موهوما وغير منقسم
فى ماخذ الاشارة اى فى سمت ماخذ الاشارة والا
فاذا وصل المتحرك الى اقرب جزء منها وتحرك
كانت الجهة ما وراءه ان كانت حركته الى الجهة
وذلك الجزء ان كانت من الجهة وعلى التقديرين
يكون ما فرضناه جهة غير جهة يمين ويسار اى حصر الحركة فى الجهة
والى الجهة ثم لجواز ان يكون فى الجهة لامنها واليها
وتوجيهه ان يقال لانم انحصار الحركة حينئذ وانما ينحصر منها
ان لو لم تكن جهة الحركة منقسمة فى سمت ماخذ الاشارة واما اذا
كانت فقد يكون قسم آخر وهو الحركة فى الجهة اجيب عنه بانه
لا يجوز ان يكون الحركة فى جهة الحركة سواء كانت منقسمة فى سمت
ماخذ الاشارة او لم تكن والا لكانت جهة الحركة هى المسافة
التى يقطع بالحركة وهو محال لان جهة الحركة هى نهاية المسافة التى
يقطع بالحركة ونهاية الشئ لا يكون ذلك الشئ وضرورة

واعلم

واعلم انه لما كانت الامتدادات التى يرتسم نقطة ويقوم بعضها على
بعض على زوايا قوائم اعنى البعد والجسم غلته لا غير وكان لكل
امتداد طرفان كانت الجهات بهذا الاعتبار ستا اثنتان
منها طرفا الامتداد الطولى ويسميها الانسان باعتبار طول
قامته حيث هو قائم بالفوق والتحت الفوق منهما ما يلى رأسه
بحسب الطبع والتحت ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد العرضى
ويسميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال اليمين ما يلى الجانب
الذى يكب الذغلب والشمال ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد الثالث
الباقى ويسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف القدام ما يلى
وجهه والخلف ما يقابله والجهات الست تنقسم الى ما لا يتبدل
بالعوض وهو الفوق والسفل والى ما يتبدل وهو الاربعة الباقية
وذلك لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المغرب قدامه
والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب
يبدل الجميع فصار ما كان قدامه خلفه وما كان يمينه شماله وبالعكس
وليس الفوق والسفل كذلك فان القائم لو صار منكوسا لا

شكل الجهات الست

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يصير ما على رأسه فوقا وما على رجله تحتا بل صار رأسه من تحت ورجله
من فوق والفوق والتحت بحالهما وقد ثبت ان الجهات
وضع فالجهتان المتقابلتان بالطبع لا يكون تعيين وضعهما في
خلاء الاستحالة الخلاء ولا في ملاء متشابه لعدم اولوية بعض
الحدود المفروضة فيه بان يكون جهة من سائر ما بلي في ملاء
غير متشابه واليه اشار بقوله ووجودها اي وجود الجهة المتعينة
بالطبع ليس في خلاء ولا في ملاء متشابه لاستحالة
الخلاء وكون بعض جوانب المتشابه مطلوبا بالطبع
وبعضها متروكا بل في اطراف ونهايات تحيط بها
معا اي يحدد الجهات البسيطة التي هي الفوق والتحت
ليس باجسام لانه ان لم يحط بعضها ببعض كان
احدها حاصلا في جانب وجهة من الاخر فهو اما
طالب لتلك الجهة او متوجه عنها وكيف كان يكون
الجهات متحددة في نفسها لانها ان قبل الحصر مما ذكر
يلزم من ان لا يكون طالبا لتلك الجهة ان يكون متوجها عنها بالطبع

الا بدليل فنقول للبحث من ان يكون تلك الجهة هي جهة موضعه الطبيعي
ام لا فان كان الاول فهو طالب لتلك الجهة بالطبع وان كان
الثاني فهو متوجه عنها كذلك على انا نقول ان لكل واحد منها جهات
لا تتناهي بحسب فرض الامتدادات الخارجة منه ووقوع الآخر
عوضه في جهة من تلك الجهات وعلى بعد معين منه دون سائر
الابعاد الممكنة وليس باولى من وقوعه في جهة اخرى وعلى بعد
آخر مما يمكن فان الوقوع في كل جهة وعلى كل بعد من ذلك يمكن
بحسب العقل وان امتنع فانما يكون ذلك لمانع مؤثر في التحديد
وهو ايضا يجب ان يكون جسمانيا ذا وضع والكلام في وقوعه
في بعض جهات هذين دون بعض وعلى بعد معين منها كما
كالكلام فيهما فان علة هذين صار دورا او التسلسل وان
احاط اي بعضها ببعض كان المحيط كافيا في التحديد
اذ غاية القرب يتحدد بمحيطه وغاية البعد بابعد حد فرضي محيط وهو
مركزه ولا دخل للمحاط به فيه اي في التحديد فان
قيل للزم وانما يكون كذلك لو لم يتحدد به ايضا جهة القرب والبعد

فاذن تحديد المحيط يجب ان يسبق حتى يكون بعده تحديد آخر وهو المراد
من التحديد بالعرض ويمكن ان يقلب ذلك وللجسم واحد
غير كرى والا لم يتحدد بد الا جهة واحدة وهى
القرب منه دون البعد لان البعد عنه ليس بمحدود
لجسم واحد كرى ليتحدد بمحيط غاية القرب وبمركز
كرة غاية البعد لا يقال انما يكون المحيط كافيا
ان لو كان كريا وهو ممنوع لانا نقول من الرأس
المحدد يجب ان يكون كريا والا لم يتعين بد الا
جهة القرب والمحدد يجب ان يحد جهتين معا ثم
الدليل المذكور وهو ظاهر وليس خارج العالم كرة
اخرى والا لزم الخلاء اى الخلاء الذى يسمى بعدا منفورا
لا الذى هو عدم محض سواء كانت مماسة للمحدد او لم
يكن وبطلان التالى يدل على بطلان المقدم اما الملازمة
فلانه لو كان هناك كرة اخرى فاما ان يكون مماسة للكرة
العالم او لم يكن فان لم يكن يقع الخلاء فيما بينهما وان كان

شكل مماسة الكرات

وما بينهما قابلا
للزيادة والنقصان

مماسة والكرات لا يتماس دون فرجة فيقع الخلاء ايضا وللمكان
الفرجة وما بينهما قابلا للزيادة والنقصان لم يكن الخلاء اللازم عدما
محضا بل مقدارا مجردا بين الجسمين وهو البعد المفطور وانما بطلان
التالى فلما مر واليه اشار بقوله لقبول الفرجة فيما بينهما على تقدير
المماسة وما بينهما اى ولقبول ما بينهما على تقدير اللامماسة
للزيادة والنقصان واذا لم يكن خارج العالم كرة اخرى لا يكون
عالمان كل فى محدد وهو المطلوب فى الحاشية التعليقية هذا البرهان
عام يدل على انه ليس خارج العالم جسم غير الكرة ايضا وفيه
نظر ولقائل ان يمنع لزوم الخلاء على تقدير المماسة
لجواز ان يكون تلك الفرجة مملوة بجسم آخر وكذلك
على تقدير اللامماسة اى ولقائل ان يمنع لزوم الخلاء على
تقدير اللامماسة لجواز ان يكون ما بينهما مملوا بجسم آخر وجوابه
ان ذلك الجسم ان لم يكن كريا كان ذا امتداد له طرفان فهو
ذو جهتين فيستدعى محددا كريا فان لم يكن ذلك المحدد محيطا
بكرة العالم بل ذلك الجسم فقط عاد الكلام المذكور او ترك الاحسام

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

شكل محيطا كرة العالم

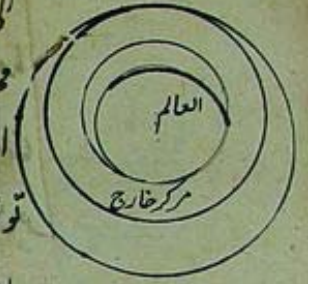

الى غير النهاية وان كان محيطا بكرة العالم ايضا لم يكن المتحدد
محددا وان كان كريا عاد الكلام المذكور او ترتب الاجسام
الى غير النهاية تمت المقالة الاولى بعون الله سبحانه وحسن
توفيقه المقالة الثانية في مباحث الحركة لما كان موضوع
العلم الطبيعي هو الجسم الطبيعي من جهة ما يتحرك وليكن
وجب ان يتكلم في ذلك العلم في الحركة والسكون و
مقدار الحركة الذي هو الزمان وانما قدم الحركة على السكون
لان السكون عدم الحركة عما شأنه ان تتحرك
والاعدام انما يعرف بالملكات ولنورد ما اوردناه في
هذه المقالة في مباحث البحث الاول في ماهية الحركة
قال رحمه الله الموجود يستحيل ان يكون بالقوة من
كل وجه والا لكان كونه بالقوة بالقوة
فيكون القوة حاصلة وغير حاصلة هيهنا بل يكون بالفعل
اما من كل الوجوه كالباري عز اسمه فانه منزه عن
طبيعة القوة والامكان ولا يتصور الحركة على ما هو بالفعل من

كل الوجوه لان الحركة طلب والطلب انما يكون للموجود حاصل للامتناع
طلب الى حاصل ومالا يكون فيه امر بالقوة فكل ما من شأنه ان يكون له
فهو حاصل له وفي الحواشي القطبية ولقائل ان يقول لو كان الشيء
بالفعل من كل الوجوه لكان كونه بالفعل ايضا بالفعل
وهكذا الى غير النهاية فيلزم التسلسل وايضا للمعدوم لكل شيء
من اتصافه بصفات اضافية لم يكن متصفا به قبل فلا يكون الشيء
بالفعل من كل الوجوه وفيه نظر او من بعضها اي يكون الموجود
بالفعل من بعض الوجوه دون البعض بل يكون بالقوة في
البعض الآخر وكل ما بالقوة فحصوله بالفعل اما دفعة
او على التدريج والاول الكون وهو ايسر لما
حدث دفعة والفساد لما زال دفعة والثاني الحركة فالحركة
هي الخروج من القوة الى الفعل على التدريج او
يسير ايسر الدفعة لا يقال قوله على التدريج او يسير ايسر الخ
يكن تعريفا للزمان الذي لا يمكن تعريفه الا بالحركة و
كذا قولنا لا دفعة لا يمكن تعريفه الا بالدفعة المعرفة بالآن المعرف

بالزمان المعروف بالحركة وهو دور لانا نقول الدفعة واللادفعة و
التدريج تصورهما بديهي وهي اي الحركة ممكنة الحصول للجسم
وكلما كان ممكن الحصول لشيء فحصوله كمال له فحصولها
اي حصول الحركة كمال له اي للجسم الا انها يفارق سائر الكمالات
لذلك من حيث انه لا حقيقة لها الا التأدي الى الغير فيكون
لها خاصيتان احديهما انه لا بد هناك من امر
ممكن الحصول كحصول المتحرك في المنتهى ليكون التأدي
اليه تأديا والثانية ان ذلك التوجه ما دام كذلك
اي ما دام توجها بالفعل فانه يبقى منه شيء بالقوة لان التحرك
انما يكون متحركا اذا لم يصل الى المقصود وما دام كذلك
فانه يبقى منه شيء بالقوة فالحركة متعلقة بان يبقى منها
شيء بالقوة وبان لا يكون المتأدي اليه حاصلا
بالفعل وهذا بخلاف سائر الكمالات فانها ليست نفس ما
بالقوة بانتهاء التأدي الى الغير فلا يحصل فيها واحد من هذين الوصفين
فان الشيء مثلا اذا كان مربعا بالقوة ثم صار مربعا بالفعل

لم يحصل

فحصول الحركة من حيث هو هو لا يستعقب شيئا ولا يبقى عند حصول لها شيء
فيها منها بالقوة فالجسم اذا كان حاصلا في مكان وهو
ممكن الحصول في مكان آخر كان له امكانان امكان
الحصول في ذلك المكان وامكان التوجه اليه
وهما كمالان والتوجه مقدم على الوصول اي على
الحصول في ذلك المكان الآخر وهو ظاهر وعلة الحصر قوله
والا لم يكن الوصول على التدريج بل دفعة وفي نفي الثاني
نظر اللهم الا اذا حمل الوصول على التأدي كما في الحواشي القطبية فانه
ح يصح ان الوصول لا يكون دفعة لكن لا يصح ان التوجه متقدم
على الوصول على ما لا يخفى فاذن التوجه اعني الحركة كمال
اول للشيء الذي بالقوة اعني الجسم من جهة ما هو بالقوة
اي من جهة المعنى الذي هو بالقوة وهو كون الشيء ذا اين
او وضع او كم او كيف لان الحركة ليست كمالا للجسم من كل وجه
لانها ليست كمالا له من حيث انه جسم او جوهر بل انما
هي كمال له من الجهة التي هو باعتبارها كان بالقوة فان افضل المخصصين

نصير الحق والدين كل ما يكون في شيء بالقوة ثم يخرج منه الى الفعل
فان كان خروجه الى الفعل اليتي بذلك الشيء فهو الخروج
واصلح له فهو من تلك الجهة كماله ثم الكمال ينقسم الى اول
وثان وذلك باعتبارين اولهما ان يكون الشيء الذي
يخرج من القوة الى الفعل لا يكون من شأنه ان يخرج بتمام
دفعة فيسمى ما يخرج منه الى الفعل قبل خروج تمامه كمالا اولا
وكماله الذي يتوخاه ويقصده بعد تقدير خروجه الى الفعل
كمالا ثانيا وبهذا الاعتبار يعرف الحركة بانها كمال اول لما
بالقوة من حيث هو بالقوة وثانيهما ان يكون الشيء الذي
يخرج الى الفعل يكون من شأنه ان يخرج بتمامه دفعة فان كان
حصوله لذلك الشيء بجملته نوعا غير ما كان قبل الحصول سمي
كمالا اولا وما يصدر عنه بعد تنوعه من حيث هو ذلك النوع
ليس كمالا ثانيا وبهذا الاعتبار يعرف النفس بانها كمال
اول لجسم طبيعي آلي ذي حيوة بالقوة والصور التي تحصل
للمركبات ويجعلها انواعا ويمكن ان يزول عنها لا الى بدل كصور

المعادن

ليس
المعادن والنبات والحيوان الا كصور العناصر فيس صورا كمالية وفيه نظر لان بعض ما
خروجه من القوة الا الفعل التي الجسم لا من خروجه وهو الحركة الخ للايلايم المتوكل
والحق ان المراد بالكمال هنا ما يمكن الحصول للشيء للغير واعلم ان من المتقدمين
من ذهب الى ان الحركة امر مستمر لا علاية له لو كان لها وجود لكان في احد الازمنة
الثلثة لكن الموجود منها ليس بماض ولا في المستقبل وهو ظاهر ولا ما في الحال
لوجب كونها منقسمة اذ لو كان غير منقسم لكان المسافة المطابقة لها غير منقسمة ويلزم
منه الجزء الفرد وهو محال واذا انقسم كون احد نصفيها ماضيا والآخر مستقبلا وهما
معدومان فاذن لا وجود للحركة اصلا واجاب الشيخ عنه بان الحركة الحاصلة وان
كانت منقسمة لكن انقسامها بالقوة لا بالفعل لان انقسامها انما هو بالعرض فانه تابع
للانقسام المسافة وان تابع انقسام الشيء بالقوة لا بالفعل شيء عائق الجزء
والى الثاني بقوله الا ان لو كانت الحركة موجودة لاستحال ان لا يكون منقسمة والا اي
وان لم يستحل عدم الانقسام لكانت المسافة التي يقطعها غير منقسمة لتطابقها
فيلزم الجزء الذي لا يتجزى وان يكون منقسمة والا لكان احد جزئيها سابقا
على الآخر فلا يكون الحاضرة بتمامها حاضرة هف فان قلت لا يلزم من عدم انقسامها
ليلزم ان يكون المسافة التي يقطعها غير منقسمة جواز انقسامها مع عدم استحالة
عدم انقسامها قلت الحال الآتي عن انقسامها وعن عدم انقسامها وكل واحد منهما

استحالة عدم

الألوكة
www.alukah.net

ح واشار الى الجواب عنه بقوله لانا نقول قد مر جوابه في المقالة الاولى اولا بس
باعادته فنقول ان اردتم بالقسمة القسمة الفعلية فلا نسلم انها لو لم تكن منقسمة بالفعل لم يوجد
الجزء وان اردتم به القسمة الوهمية فلا نسلم انها لو انقسمت في الوهم لكان احد جزئيها
سابقا على الآخر والتحقيق فيه ان قسمة الحركة وان كانت الى الماضي والمستقبل وحال
لان الحال حد مشترك بين نهاية الماضي وبداية المستقبل والحدود المشتركة بين
المقادير لا يكون اجزاء لها كما عرف واذا لم يصح قسمة الحركة والزمان الا الى الثلثة بطلت
الحجة المبنية على قسمتها اليها والحركة المتصلة من المبداء الى المنتهى ويسمى الحركة بمعنى
القطع لا حصول لها في الاعيان لان الحركة بهذا المعنى لا يوجد بتمامها مالم
تترك الى المنتهى وعند وصوله تنقطع بل حصولها في الاذهان فقط للان المتحرك
لا نسبة الى المكان الذي ادركه واخرى الى المكان الذي تركه فاذا اردت بها
النسبة في الخيال حصل الشعور بامر ممتد من اول المسافة الى آخرها وذلك هو
الشعور بالممتد من مبداء المسافة الى منتهاها هو الحركة بمعنى القطع فلها وجود في
الاذهان ومن الظاهر ان الحركة بهذا المعنى لا يتحقق الا في زمان والموجود في الخارج اي
من الحركة هو كون الجسم متوسطا بين الحركة بمعنى التوسط وذلك لا يتحقق اذ لم يكن
للجسم استقرار في شيء من حدود المسافة المفروضة بمعنى ان لا يوجد آن الا وهو في
الجسم فيه في حد من حدود المسافة المفروضة بحيث لا يكون في ذلك الحد في شيء من الآنين

المبدأ والمنتهى ويسمى ص

المحيط بذلك الآن بل يكون في الآن الذي قبله وفي الآن الذي بعده وفي الآن الذي
في الحد الآخر اذ لو استقر في حد ما لكان ذلك منتهى حركته فلم يوجد حينئذ
في المنتهى لا في الوسط بين المبدأ والمنتهى هف واعلم ان الحركة قد عرفت
بعدة تعريفات منها انها خروج الشيء من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وهو
لبعض القدماء قال الامام وحاصله عن الاشتغال من امر الى امر قليلا قليلا ويسيرا انها عبارة ص
يسيرا ومنها انها كمال اول لما بالقوة من حيثية ما هو بالقوة وهو للارسطو وقد نقلنا
عليها ومنها انها كون الجسم في امر الامور بحيث يكون حالة في كل آن تعرض مخالفا
لحال قبل ذلك الآن وبعده وهو للافلاطون والى هذا التعريف اشار الذي ذكره افلاطون في المقالة وقال فيها عوض الحركة ع الغيرية وهو مروي مرقول افلاطون ص
بقوله الموجود في الخارج هو كون الجسم متوسطا بين المبدأ والمنتهى واعترض عليه بان المبداء
والمنتهى لكل مبدأ الحركة ومنتهاها فيكون تعريف الحركة بنفسها وفيه نظر بان المبداء والمنتهى
ان اريد بهما اللذان بالقوة خرج عن التعريف الحركات التي لها مبدأ ومنتهى بالفعل وان
اريد بهما ما هو اعم من القوة والفعل فامثال ذلك مما ينبغي اجتنابه في التعريفات وفيه نظر بان
القبل والبعد والآن لا يعرف الا بالزمان المعرف بالحركة فيكون دورا او اجاب عنه بعضهم
بان تصور هذه الامور اولية غير محتاجة الى تصور شيء مما ذكر وفيه نظر والحركة تشخص
بوحدة الموضوع والزمان وما فيه الحركة كما سيجيء فاتحاد هذه الثلثة يوجب تشخص
ماهية الحصول في الوسط الذي هو الحركة فالحركة الموجودة الواحدة بالعدد هي التوسط

بين مبدأ الشخص ومنتهى الشخص لموضوع واحد بالشخص في زمان واحد
وفيه نظر والصواب في زمان واحد ويمكن الاعتذار عنه بان المراد ان التوسط
الذي في ضمن مجموع تلك التوسطات التي بين المبدأ والمنتهى انما يكون في زمان
الا انه يلزم من ذلك تركب ذلك الزمان من الآنات المتتالية المجامع الثاني في
ان كل متحرك فله محرك زائد عليه جسمية ولكل متحرك محرك زائد على جسميته
وذلك لانه لو لم يكن لكل متحرك محرك زائد على جسميته لكان بعض الاجسام متحركا
لذاته والتالي باطل لوجوه الاول انه لو كان بعض الاجسام متحركا لذاته لامتنع سكون
ذلك الجسم لان ما بالذات يبقى ببقاء الذات اوليكن لان الاجسام منحصرة في
الفلكيات والعنصريات والسكون جايز على كل واحد منهما نظرا الى ذاته وانما
اشار بقوله لانه لو تحرك لذاته لامتنع سكونه وفيه نظر لان من يقول بكمون بعض
الحركات مستندة الى اذا محله لا يسلم جواز ان يكون علة التالي ذاته لو كان
بعض الاجسام متحركا لذاته لكان كل جسم متحركا دايما لاشتراك جميع الاجسام
في الجسمية التي هي مبداء التحريك ح والتالي باطل بالبديهة واليه اشار بقوله او
لكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية الوجه الثالث قوله ولانح اي
على تقدير كون بعض الاجسام متحركا لذاته ان كان له مطلوب وجب سكونه
عند حصوله والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع والتالي باطل لانح لا يكون

متحركا لذاته لامتناع زوال ما بالذات وقد فرض كونه كذلك هف ولقايل ان يقول لم يجوز
ان يكون مطلق الجسم المتحرك لذاته امرا يستحيل حصوله بالكلية كما في الافلاك مثلا
يلزم الخلف المذكور وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما يلزم سكون الجسم عند حصوله ان
لو لم يكن له مطلق آخر واما اذا كان فلا يجوز ان يسلم له كمال بعد كمال لما غير النهاية ويحدث
فيه شوق بعد شوق لكان فتحرك من غير انقطاع والا اي وان لم يكن مطلق لكان
متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه في حالة واحدة
الى جهات مختلفة وهو بديهي الاستحالة والثاني الترجيح بلا مرجح وهو مرجح
الرابع ان الحركة لو كانت من مقتضيات الجسم لكان اذا اقتضى جزء منها دام ذلك
الجزء بدوام الجسم فاوجد الجزء اللاغير فلم يكن الحركة حركة هف والطبيعة وحدها
لا يكفي في التحريك اي لا علة تامة لانها ثابتة كما يجيء ذلك على سبيل التجدد
واعلم ان بعض ارباب الكلام ذهب الى القول بتجدد الجسم وقد نقل ذلك عن النظام
من متكلمي المعتزلة والذاهب الى تجدد الجسم يتعذر ان يذهب الى تجدد الطبيعة فلا بد من بيان
ذلك ولا يعول في ابطال تجدد الجسم على الحس لان القايل بذلك يعد حكم الحس
بالاستمرار منها من جملة اغلاطه فمقتضاها ثابت والحركة الطبيعية ليست ثابتة بل
هي متجددة شيئا فشيئا فلم يكن مقتضى الطبيعة التي متجددة فلما علة متجددة هي مجموع
امرين احدهما الطبيعة وثانيهما الوصول الى الحدود غير ملايمة على سبيل التجدد والتبدل

الألوكة
www.alukah.net

يصل الجسم الى مكان الطبيعي الملائم فلعلة الحركة جزء ثابت وآخر غير ثابت والثاني
بقوله لابد من انضمام امر اليها اى الى الطبيعة ليصدر منها الحركة وذلك
الامر استحال ان يكون حالة ملائمة لان الجسم على الحالة الملائمة لا يتحرك والا
لكان المطلب الطبع متروكا بالطبع بل حالة غير ملائمة يوجب الطبيعة بشرط
وجودها اى وجود تلك الحالة العود الى الحالة الطبيعية وعند حصولها
ينقطع الحركة لانتفاء احد جزئي علتها وهو الخروج عن الحالة الطبيعية فحركة الجسم الى
الحالة الطبيعية انما يكون بعد الخروج عنها فليست حركة طبيعية مطلقا بل بالنسبة عما
الغير ية مثاله الماء في الاناء فحالجه المرء الى فوق واما في الكيف فكالماء المسخن
قسرا واما في الكم فكالنامي ذو الاعراض ولقائل ان يقول ما ذكره المصنف انما يتم
لو بين ان الحالة الملائمة للجسم منحصرة في كونه في مكانه الطبعي او حيث ما يوجب الحركة
ويمكن القول عما وجه لا يتوقف انما يكون عما ذكر وهو الفرق الجسم اذا كان معه جميع
لا يتحرك اصلا اذا الحركة هي طلب الملائم والميل لملائم يستوي النسبة اليها وجود، وعدمه
وعدم حصول الحالة الملائمة انما يكون بحصول حالة غير ملائمة فاذن حركة الجسم متوقفة على
انضمام حالة غير ملائمة الا الطبيعة وسكونه متوقف على انضمام حالة ملائمة اليها فان
قيل لم لا يجوز ان يكون الجسمية مقتضية للحركة بشرط حصول حالة غير ملائمة ولا تكون بشرط
زوالها كما ذكرتم في الطبيعة قلنا جميع الاحوال بالنسبة الى الجسمية على السواء فكون بعضها

ملائما وبعضها منافرا امر حاصل بالنسبة الى الطبيعة لا بالنسبة الى الجسمية لان الجسمية مشابهة في
الكل فان قيل الطبيعة مركبة ايضا مشتركة فلا يكون انضمام بعض الاحوال اليها ملائما وبعضها منافرا فنقول الطبيعة مشتركة لكن الكاشف ادراك الجسمية فانها طبيعة نوعية
مخالفة لاختلاف الطبايع في الحقيقة ولان قبل الطابع وان كانت مختلفة
لكن بالنسبة الى افراد، طبيعة نوعية والكلام فيها فنقول افراد كل طبيعة لا
تختلف في المقتضيات فان افراد الطبيعة الارضية متفقة في اقتضاء المركز وافراد النارية
متفقة في اقتضاء المحيط وعلى هذا القياس وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى
الحركة الارادية اى في انها وحدها لا يكفي في التحريك وذلك لان النفس بالنسبة
الى الحركة الارادية ليست بثابتة فلا يكون مقتضى النفس وفي الحواس لهذا انما يتم
النفوس الحيوانية اما في النفوس الفلكية فلا يتم لان مقتضاها هو الحركة الدائمة الثابتة فوله
وفيه نظر لان الحركة سواء كانت دائمة او غير دائمة انما يكون حدوثها على سبيل التجدد
فلم يكن ثابتة بل متجددة فلها علة كذلك لما تقرر هذا انما يتم على ما استدل عليه بان
النفس لو كان مقتضية للحركة لكانت الحركة ابدية وليس كذلك والدليل المذكور في الكتاب ذلك ولقائل
ان النفس وحدها لا يكفي في التحريك فلا بد من انضمام امر اليها وذلك الامر ليس من الممكن
الكل لان نسبته الى الجزئيات واحدة فلا يقع به واحد دون آخر بل الامر آخر منضم
الى المقدور الكلي ليحصل الفعل الجزئي وكيفية ذلك ان الممكنة تشتمل على الامكان

الألوكة
www.alukah.net

اشكال الافلاك علوة ١١

يكن لم يفرض فيه حدود جزئية تعرى المسافة بها اجزاءها الجزئية فتقاطع تلك
المسافة تخيل الوصول الى آخرها اولا تم تخيل تلك الحدود واحدا بعد واحد
وكل تخيل ارادة جزئية لقصد ذلك الحد ومع وصوله اليه يفنى تلك الارادة ويحدث
غيرها فيصير كل ارادة سببا لوجود حركة ووجود كل حركة سببا للوصول الى حد
وكل وصول الى حد سببا لوجود ارادة تحدث معه وهكذا تم الحال الى آخره
التخيل فتقطع الارادة والحركة فيقف المتحرك كما في الجوادث اولا ينقطع بل
يتصل التخيلات متجددة على التوالي حسب اتصال المسافة ويتصل الارادات
المتبعة عنها فيتم الحركة كما في الافلاك المتحرك الثالث فيما تمت الحركة فيها
اليه الحركة قارة ومبدأ الحركة ومنتهاها قد يتضادان بالذات اي يجب ان
بالذات ان التضاد لا يكون الا مع غاية الخلاف فيكون قولنا وان مع غاية الخلاف
بينهما مستدركا اللهم الا ان يحمل على التضاد بحسب الشهرة كالحركة من البياض
الى السواد او لا مع الغاية كالحركة من الصفرة الى النيلية وقد يتضادان
بالعرض المعنى المقابل بالذات اما لاجل عرضين لازمين كالمركز والمحيط
فانهما لا يتضادان الذاتيهما لكون كل واحد منهما نقطة والنقطة تماثلها في
الحقيقة بل لعارضين عرض احدهما للمركز وهو كونه غاية البعد عن الفلك والآخر
للمحيط وهو كونه غاية القرب منه ويستحيل انفكاك غاية القرب عن المحيط وغاية

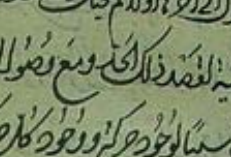

شكل الاحيط

البعد عن المركز فيكونان عرضين لازمين لها او غير لازمين كالحركة من جانب اي
المسافة الى آخر فان احدهما الى احد الجانبين مبدأ والآخر منتهى وكونهما
كذلك اي كون احد الجانبين مبدأ والآخر منتهى ليس بالطبع ليكون الذين بالذات
ولهذا لو كان الحركة بالعكس صار المبدأ منتهى والمنتهى مبدأ وايضا فالعرض
لا يتم الا كونه مبدأ او منتهى فلا يكون التضاد بينهما بالذات بل العرض
والاعتبار كما في الحركة المستديرة على ما قال وكما في الحركة المستديرة فان كل
نقطة تفرض فيها فان الحركة منها حركة اليها فهي مبدأ ومنتهى لكن في آنين
لا في آن واحد اذ النقطة الواحدة في آن واحد امتنع ان يكون مبدأ الحركة
ومنتهى تلك الحركة بعينها بالضرورة بل انما يحدث ذلك في آنين فتلك النقطة في حد
بالعدد اثنان بالاعتبار وذلك كاف في كونها مبدأ او منتهى اذ ليس من شرط المبدأ
والمنتهى ان يكونا اثنين بالذات بل الاثنينية اما بالذات او بالاعتبار والمبدأ
الحركة ومنتهاها ذات وعرض لهما انهما مبدأ او منتهى فان الجسم اذا تحرك مثلا
من السواد الى البياض فالسواد انية وحقيقة في نفسه ثم عرض لها ان صارت
مبدأ لهذه الحركة والبياض ايضا انية وحقيقة ثم عرض لها ان صارت منتهى لهذه
وهذان العارضان اعني كونه مبدأ او منتهى ان اعتبرا بالقياس الى الحركة كان
قياس المضاف لان المبدأ مبدأ الذي المبدأ اعني الحركة وبالعكس اي ذو المبدأ ذو

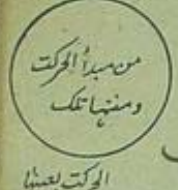

شكل المركت المستديره

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مبداء للبداء والمنتهى منتهى لذى المنتهى وبالعكس وان اعتبر كل واحد منهما
اى من المتعارضين بالقياس الى الآخر كان قياس التضاد لانهما امران وجوديان
لا يجتمعان فى شئ واحد من جهة واحدة ومنهما غاية الخلاف لا التضايف اذ
ليس كل من عقل مبداء عقل منتهى اذ من الجائز ان يفرض حركة ذات مبداء وليس
لها وكذلك ليس كل من عقل منتهى عقل مبداء افان من الجائز وجود حركة ذات نهاية
وللابداية لها والمتضايفان يجب ان يعقلا معا ولا العدم والملكة والسلب
وللايجاب لان ذلك يقتضى ان يكون احدهما عدميا وكل واحد منهما وجودى
المبحث الرابع فيما فيه الحركة قارة والحركة تقع فى الكم والكيف والاين والوضع
اى قد تنتقل الموضوع من صفة من تلك المقولات الى صفة اخرى على التدريج اما
فى الكم فالتخلخل والتكاثف والتمدد والذبول اما التخلخل اى الحقيقى فهو ان يزداد
مقدار الجسم من غير ان يرد عليه شئ من خارج والتكاثف اى الحقيقى عكسه
وهو ان ينقص مقدار الجسم من غير ان ينفصل منه شئ كانتقال الماء من الجمود الى
الذوب وهو مثال للتخلخل اذ الماء الجامد اذا ازداد مقداره وعكسه اى انتقال
الماء من الذوب الى الجمود وهو مثال للتكاثف اذ الماء اذا انجمد انتقص مقداره
وكما ينفصل المقدار وتبقى على الماء فيد خلها فانه يكون دخول الماء الصور
الخلاء فيها اولان الجسم الكائن فيها ازداد حجمه المتصل ثم يرد والتكاثف عند صعود الماء

اولسبب آخر والاول يطلان استحالة الخلاء على ما قال وليس ذلك اى دخول الماء
لحصول الخلاء فيها لاستحالة فقد الثانى لان الثالث معلوم البطلان
بالضرورة ولهذا لم يتعرض المصنف للثالث وحزم بحقية الثانى بعد ابطال الاول قال
بل لان الجسم الكائن فيها ازداد حجمه المتصل والا لزم الخلاء بخروج بعض الهواء
الذى فى داخلها بالمص ثم يرد والتكاثف يطرده عند صعود الماء لئلا يتداخل الجسمين وهذا الاستشهاد دال على التخلخل عند المص وعلى التكاثف
عند الكبس بعد المص وهو ظاهر الا فى ان القسم الثالث معلوم البطلان بالضرورة على
ما لا يخفى وهذه الحركة اعنى التخلخلية والتكاثفية انما تعرض للجسم لتركبه من الهيولى
والصورة والهيولى لا مقدار لها فى نفسها ولا مقدار له فى نفسه فكان نسبتها
جميع المقادير واحدة فالهيولى نسبتها الى جميع المقادير على السواء فاذا استعد
الهيولى للمقدار الكبير خلع الصغير ولبس الكبير وبالعكس اى واذا استعد
للمقدار الصغير خلع الكبير ولبس الصغير فان قلت مركب من الهيولى والصورة مع
خلوه عن مقداره المعين قلت نعم لكن كون الهيولى غير متقدرة فى نفسها وكون المقادير
الاربعة والى الثلاثة لا يفيد القطع بوجود التخلخل والتكاثف بل يقتضى بجواز تبدل المقادير
عليها وازالة استبعاد من يستبعد ذلك ونقول العظم لا يصير صغيرا الا اذا كان اجزاؤه
متفرقة فيندمج او يتحلل بعض الاجزاء وينفصل والصغير لا يصير عظيما الا بالعكس على ان يقول

بدل المقادير انما يلزم عند صيرورة الهيولى مستعدة لمقدار اصغر او اكبر بشيء
ان يستعد هيولى الفلك لمقدار اصغر او اكبر بقدارها وفي الحواشي انه لا دخل
للصور في هذه الحركة عاما هو المشهور من مذهب الحكماء وفي انها للهيولى عاما
منهم نظرا الى احتمال ان يكون الامر آخر لا نطلع عليه احدوا ما النمو فهو ان يزداد
الجسم اي مقداره بسبب اتصال جسم آخر وهو الاجزاء الغذائية به اي بالكل
الجسم التام على وجه يكثر الزيادة مداخلة في الاصل المدافعة اجزاؤه الى جميع الاطراف
على نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة وهو الى قريب من ثلثين سنة
والذبول عكسه وهو ان ينقص الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء عنه على
التناسب كما في المشايخ وربما يوجد ذلك من نحو ستين سنة الى آخر العمر واعلم ان
السمن والهزال قد يكونان ايضا ازدياد الجسم واشقاصه على التدريج فينبغي ان يعد هما
من اقسام الاشتمال في الكم كالنمو والذبول وقول الرئيس في النجاة اما الكمية فلانها
يقبل المزيد والنقص فتخلق لان يكون فيها حركة كالنمو والذبول والتخلخل والتكاثف
يدل على ان اقسام الكمية ينحصر في الاربعة المذكورة والا فلا وجه لكاف التشبيه وقد
جعل صاحب الحواشي في شرحه للقانون السمن والهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال ان
الحركة في الكم فهي ان تكون الى الازدياد او الى الاشقاص والى الازدياد ان
تكون بورود زيادة الغرض وهو النمو او السمن او الكبر كذا وهو التخلخل والى الاشقاص
ان تكون بورود زيادة الغرض وهو الذبول او الهزال او الكبر كذا وهو التكاثف وبقي ان يعلم
ان المراد بالمادة في قوله افتاء شيء من المادة الجسم الهيولى الاستحالة ذلك في الهيولى
وهم لا يتماشون عن ابطال ذلك في الكتب الطبيعية واما في الكيف فكاشتمال الجسم من
البرودة الى الحرارة على التدريج وبالعكس وكاشتمال الجسم من الساض الى السواد
على التدريج ويسمى هذه الحركة استحالة ويجب ان يعلم ان الحركة لا يقع في جميع الكيفيات
بل انما يقع فيما يقبل الاشتداد والضعف والكيف نفسه لا يشتد فان السواد
لو كان يشتد في ذاته مع الاشتداد وكلما كان يبقى ذاته معه فكان ينضم السواد
الاقل فيلزم اجتماع السوادين في محل واحد في الحقيقة المحل اشتد في سواده بان بطل
عنه سواد ويحصل فيه سواد اقل اشد منه وكذا في جانب الضعف فان الشديد بعدم
يحصل اما هو اضعف منه واما في الاين فكالحركة من مكان الى آخر المسماة بالنقلة
وهو ظاهر واما في الوضع فكحركة الكرة في مكانها الاين للاوجه لا يزال الكف لان الحركة
الوضعية منحصرة في حركة الكل في مكانها فالصواب ان يقول وفي حركة الكل في مكانها
كما ذكره استاده في الشرح للزوم الانحصار فيها لا لان حركة القائم اذا قام وما لحركة
وضعية اذ ليست كمية ولا كيفية وهما ظاهر ولا اينية لان كل متحرك حركة اينية لابد
وان يخرج من مكانه والقاعد اذا قام او القائم اذا قعد لا بد ان يخرج من مكانه اللازم انها
قوله لان كل متحرك حركة اينية فانه عند ما يتحرك لابد وان يخرج من مكانه ثم لان الحركة المكانية

www.alukah.net

الابنية التي يتبدل بها اليوم المتحرك على انه يكمن في كل آن في اين آخر لا انه يكون
في كل آن في مكان آخر وذلك لانك تدعي فيما بعد قولهم ان في مقولة كذا
حركة ان الجسم يتغير عن صنف من تلك المقولة الى صنف آخر منها على التدريج مثل
حركة الكرة التي تحدد عاما مركز نفسها حركة وضعية وليست الحركة في مكان اذ لا مكان
له وحركة الحي في مكان وضعية وليست الحركة حركة الكرة اذا الحي ليس كذلك فالصحيح
المقام للاستاذ فان بها يختلف نسبة اجزائها بعضها الى بعض والى
الامور الخارجة عنها على التدريج واذا اختلف النسبة تغيرت الهيئة الحاصلة بسببها
وهي الحركة في الوضع وفي نسخة بخط المصنف بها يختلف نسبة كل واحد من
اجزائها الى الامور الخارجة عنها على التدريج وهو اولى لان في تغير نسبة اجزاء
الكرة بعضها الى بعض عند حركتها عاما مركز نفسها نظرا فلينظر والدليل
عاما ان حركة الكرة عاما مركز نفسها حركة وضعية هو انه لو لم يكن وضعية فاما
ان يكون مكانية او غيرها والثاني باطل بالضرورة اذ لا اشتباه لها الا بالاخيرة
الابنية والاول ايضا باطل لجواز ان لا يكون للكرة مكان كالمحدد فلا يكون
حركتها في المكان وعلى تقدير ان يكون لها مكان كسائر الافلاك فلانها
لا تنتقل بحركتها تلك من مكانها الا غيرها بل انما تغير نسبة اجزائها الا ما هو خارج
عنها وهذه النسبة الوضع فالتغير فيها يكون حركة في الوضع وهو المطلوب والله اعلم

اشكال الافلاك

فلا يقع فيه حركة اي لا يجوز ان تزول الصورة الجوهرية عن نوع من الجسم ويحصل
لمادته صورة اخرى على التدريج لانه اذا زالت الصورة الجوهرية عن
نوع من الجسم انعدم ذلك النوع ويحصل نوع آخر لان الصورة الحاصلة بعد
انعدام الاولى لا يكون موافقة لها بالنوع لان المادة في الحالتين يكون مستعدة
لنوع من تلك الصورة فلما في الحالتين استحقاق ذلك النوع الا انه يجوز ان يحصل
استعداده للعوارض المفارقة فلا يزول عنها تلك الصورة لوجود الاستعداد
والاستعمال انما يختلف عوارضها الصرورة المادة مستعدة لحصول اعراض اخر وقد
زوال تلك الصورة منه فتعين ان يحصل لها صورة اخرى مخالفة للازلية في النوع فلا يكون
ذلك انتقالا اي حركة من صورة الى اخرى لان الانتقال الى الصورة الاخرى لا يكون
بسيرا بسيرا او الا لكان له ابتداء ووسط وانتهاء والصورة لا يحصل الا في الآن
فيكون المادة في الابتداء والوسط بلا صورة منه بديهة لكن الانتقال الدفعي لا
حركة بل كونا وفسادا والى هذا اشار بقوله انعدم المادة خلعت صورة والبست اخرى وذلك
كون وفساد وقال ان الكلام في توجيه هذا الموضع اذا زالت الصورة النوعية او الجسمية
عن الجسم ينعدم ذلك النوع ووجد غيره لانهما متعاقبان والمتحرك من شأنه بقاء ذاته في
الحالتين ولا يمكن بقاء المتحرك وهو الجسم منها حال زوال صورته النوعية او الجسمية فلا يكون
الحركة فيه ثم اعترض عليه ان المتحرك ليس هو الجسم بل المادة وذلك باقية في الحالين وجوابه ان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الحركة يستدعي متحركا موجودا والمادة وحدها غير موجودة فلا تكون المادة في
الابتداء والوسط موجودة قبل بعد ومتى ومتى فلا يصح عليها الحركة في الصور
وذلك بخلاف الحركة في الكيف فان الموضوع في وجوده غني عن الكيفية والصورة
قوله الصورة الجسمية اذا زال عن الجسم بعدم ذلك النوع ويوجد غيره غير صحيح اذ
لا يعدم ذلك النوع بانعدام الصورة الجسمية بل بعدم ذلك الشخص عند زوال
الصورة الجسمية ويوجد شخص آخر من نوعه بل ذلك انما يكون في الصورة النوعية وهو
ظاهر والحق ان انعدام الصورة الجسمية عند لحوق الخرق والالتيام انما يكون في آن
كالكون والبقاء فلهذا لا يكون حركة في الصورة الجسمية وأما بقية المقولات وهي
متى والاضافة والملك وان يفعل وان ينفعل فتابعة لمعروضاتها في وقوع
الحركة وعدمها اي اذا وقعت الحركة في معروضاتها وقعت الحركة فيها والا فلا
قال الرابع المقولات الباقية هي المقولات النسبية وهي اما عارضة لغيرها او لا تعلل
قيامها بذاتها فهي تابعة للمعروض ان كان معروضها قابلة للحركة قبلت والا فلا
وانما بين ذلك على التفصيل فان هذا غير كاف بل شخص مقولة الاين والوضع فانها
من الامور النسبية فيقول المتى لا يقع فيه حركة فان انتقال الجسم من نسبة الى اخرى انما
يقع دفعة لا على التدريج والا لكان المتى متى آخر ومتى والملك وان جعلناه من
احاطة الجسم بغيره المنتقل بانتقاله كان الحركة فيه تابعة لحركة الجسم المحيط فلا يقع فيه حركة
بالذات بل بالعرض وفيه نظر فان حركة المحيط في الاين تقتضي حركة الجسم في الملك وحركة
بالذات اللهم فالتبعية لا يخرجها عن كونها حركة ذاتية فان الحركة في الكم تابعة للحركة في
الكيف حركة ذاتية وان جعلناه عبارة عن التملك للشيء لم يكن فيه حركة لانه ما
يحصل في الآن الاول من فسر الملك بالتملك للشيء ان اراد به كون الشيء ملكا
لشيء فملكي مقولة المضاف الآن هنا ملكا وهو اضافة وما لكا وملوكا وهما منافيان
وان اراد به الغني الذي بعض معانيه الازم لهذا المعنى فهو ايضا غير صحيح لان الغني
والاستغناء يقدر ادبه كون الشيء بحالة لا يمكن له الانتفاع الا مع ذكر آلته
غنى او استغنى عنه كما في هذا الحجر مستغن عن المال اذ لا يمكن له الانتفاع بما هو العرض
منه وهذا معنى عدمي اذ هو عدم الاحتياج او عدم امكان الانتفاع فليس هو مقولة
اصلا ويقدر ادبه كون الشيء بحالة لا يمكن الغلبة المطلوبة من الشيء الذي يؤتى عنه
حاصله ان ذلك الشيء ما دام من الكم صحيحا في مزاجه وهيئة اعضائه واتصال اجزاء
فلا يحتاج الى الادوية والمرود التي يحتاج اليها المريض في هذه كلها او في احد
فيقال لهذا الصحيح انه مستغن عن هذه الادوية والمرود الآن غاية ما في الباب ان اعادة الصحة المفقودة
وهي حاصلة بهذه الاشياء فلكم غنى عنها والمزاج من مقولة الكيف وكذا الصحة والهيئة من
الحصول وكذا الحصول ويقدر ادبه كون الشيء بحالة لا يحتاج الا صفة زائدة عليها حتى
لو فرض له صفة لكان ناقصا له كالبارئ تعالى واما الانسان ذاته في اول وجوده يكون

منعوتا بصفة كمال يحتاج اليها ولا يمكن خلوذاته عنها لصفة فيكون مستغنيا عن تلك الصفة
والاستغناء في غير الصفة امر عدمي فليس من مقولة فاذن ظهر ان تفسير مقولة
الملك بالتملك غير صحيح وان التعليل الذي ذكره الشارح لعدم وقوع الحركة
في التملك انما يصح اذا حمل التملك على اول ما ذكر من المعاني قال واما الاضافة
فهي ايضا من الامور التي يحصل في آن فلا يقع فيه الحركة اقول حصول
كل اضافة في آن ربما لا يسلمه الخصم فانه غير بديهي والمشهور ان المضاف ابدا
عارض لمقولة من البواقي تابع لها في قبول الاشتداد والشفعي فاذا اضيف اليه
حركة فذلك بالحقيقة للملك المقولة وبالعرض له فان الجسم اذا كان ابيض معا
فاذا تحرك للاستدة المقابلة فملك الحركة انما هو حركة مكانية او وضعية فالحركة فيهما
بالذات وفيه نظر قال وكذا الفعل والانفعال فان انتقال الجسم من التبريد الى
التسخين يسند الى طلب السخونة والتبريد يسند الى طلب البرودة فيكون حال
طلبه للبرودة هي حال طلبه للسخونة وهو ممتنع فلا يقع فيه حركة اقول تقريره
على الوجه المفصل ان انتقال الجسم من البرد الى التسخين ان كان دفعة فلا حركة
وان كان لا دفعة فلا يخلو اما ان يكون البرد يوجبه الى البرودة والتسخين يوجبه الى
السخونة ويمتنع كون الجسم في حالة واحدة متوجها الى الضدين واما ان لا يكون كذلك فلم لا يكون
واقعة في البرد بين البرد المبين والتسخين انما وجد بعد وقوف البرد وبينهما زمان

سكون للاستحالة فليكن حركة من البرد الى الشيء على الاستمرار واما الذي بين
الى قد نفصل نضافه بالفعل بسيرا فذلك انما لان الغرض تجزيء سيرا
ان كان الفعل بالطبع واما لان الغرض تفسيح سيرا ان كان الفعل بالارادة
واما لان الآلة لكل سير كان الفعل بها وفي جميع ذلك ينتقل الحال اولا الى القوة
او الغرض او الآلة ثم تتبعه البدل في الفاعلية وفيه نظر المبحث الخامس في تقسيمات
الحركة التقسيم الاول قال ره والحركة اما واحدة بالشخص وهي ما يتحقق
عند وحدة موضوعها اذ لو تعدد موضوع الحركة لزم تعدد الحركة لان الحركة
القائمة باحد الموضوعين لا يكون عين الحركة القائمة بالموضوع الآخر لاستحالة انتقال
العرض الواحد بجملته ووحدة زمانها لان الجسم اذا قطع مسافة واحدة
في الزمان الاول ثم عاد في الزمان الثاني لم يكن العائد هو الاول لاستحالة اعادة المعدوم
ووحدة ما فيه اي ما فيه الحركة وهو المقولة لانه يمكن ان يقطع متحركا مسافة ومع ذلك
يستحيل وهمه بحيث يكون ابتداء هذه الحركات وانتهاؤها واحدا فاذن
للابد مع وحدتهما وحدة ما فيه لكون الحركة واحدة بالشخص واما وحدة المحرك فغير معتبرة
في وحدة الحركة اي وحدتها غير مشروطة بوحدة المحرك لان محركا واحدا يحرك جسما
وقبل انقطاع تحريكه يوحد محرك آخر كانت الحركة واحدة مع ان المحرك متعدد
فلو كان وحدة المحرك شرطا لامتنع ذلك قيل فيه نظر لان المحرك الثاني اذا لم يكن له

اثر اولا فان لم يكن محركا ولم يكن فانا لا نسلم ان الحركة التي وجدت وهي لا تبقى
اعادة المعدوم بعينه واسناد الاثر الواحد الى مؤثرين تامين او حركة اخرى
فيقتضي تغاير المحرك لتغاير الحركة واجاب الفاضل الشارح عنه بانا نختار الثاني
من الشق الثاني ولا يلزم عدم الوحدة لان مدار الحركة الواحدة الحركة المتصلة من المبدأ
الى المنتهى وههنا كذلك لان اثر الاول متصل باثر الثاني لا يقال فيما ذكره الفاضل
الشارح نظر لان الموجب لملك الحركة المتصلة ان كان امرا واحدا فهو ظ
وان كان امورا متعددة يلزم استناد الموجب الواحد الى موجبين تامين لانا
نقول لا نسلم وانا يلزم ان لم يكن احدهما موجبا لاحد جزئيه والآخر للجزء الآخر
المتصل به واما اذا كان فلا لانه لما كان احد الاثرين غير الآخر والاثر ههنا
هو الحركة فلم يكن الحركة واحدة بل متعددة لانا نقول لا نسلم ذلك فان المراد بوحدة الحركة
الشخصية الوحدة الاتصالية على ما نص عليه الشيخ في النجاة بقوله ولكون وحدة هذا الحركة
هي بوجود الاتصال فيها والا للزم مما ذكرتم حصول الانقسام فيها بسبب نسبتها الى
المحركين ومثل هذا الانقسام لا يبطل الوحدة الاتصالية كما ان الحركة الفلكية مع
يعرض لها انقسامات بسبب الشروق والغروب والمسامتات ووحدة المبدأ غير كافية
اي في وحدة الحركة لان الجسمين قد يتحركان من مبدأ واحد بهما الى المنتهى والآخر الى
المنتهى واذا كان كذلك كان الحركة متعددة مع وحدة المبدأ فلم يكن كافية وكذا وحدة

المنتهى غير كافية في وحدة الحركة لان الوصول الى المنتهى قد يكون دفعة كما في
الجسم المغير الى السواد وقد يكون على التدريج كاشتمال الخضرة الى
التيلية ثم الى السوادية واذا كان كذلك كان احدهما غير الاخرى مع وحدة
المنتهى فلم يكن وحدة المنتهى كافية وفي الحواشي ان اشتمال الجسم المغير الى
السواد نظرا اولا وذلك لان المسافة التي سلكها المتحرك في الكيفية ابتدا
واتصالا تامين الحد الذي يمكن ان يوجد فيه مقاطع كما في الحركة في الاين والموجود في
كل مقطع نوع من تلك الكيفية كل نوع منها بالقياس الى نوع آخر اقرب او ابعد من
احد الحدين الى الآخر واذا كان الامر كذلك لا يكون الاشتمال من احد الحدين الى
الآخر دفعة بل بوسايط فلقائل ان يقول اشتمال الجسم المغير الى السواد
مثلا اذا كان بواسطة فاشتمال الجسم من تلك الواسطة الى السواد ان كان بواسطة
اخرى وهلم جرا الى ما لا نهاية له يلزم امتناع اشتمال الجسم المغير الى السواد لوجود
وسايط غير متناهية بالفعل وان لم يكن كذلك بل ينتهي الجسم في الاشتمال الى واسطة
يكون اشتمال تلك الواسطة الى السواد دفعة فذلك كفينا في لزوم القطع فانا نقول قوله
فكذا وحدتهما اي وحدة المبدأ والمنتهى غير كافية في وحدة الحركة لان الامر
احدهما الى الآخر قد يكون بطرق مختلفة كما في ذلك لانه اذا لم يكن وحدتهما
كافية فوحدة احدهما اولى بان لا يكون كافية وفيه نظر لعدم لزوم القطع عند الا

المكتبة الألوكة www.alukah.net

للواسطة لكون الاشتغال منهما السؤال دفعة لان الكلام في منتهى الحركة
للاشتغال مطلقا واعلم ان الغرض من ذكر ان وحدة المقدار والمشهور
ووحدتهما معا غير كافية مع لزوم تقدم العلم بها من اشتراط الامور
الثلثة بل الامر بالعكس والاشارة بقوله العلم وحدتهما الى قوله لو وحدة
الامور الثلثة اما واحدة بالنوع وهي اي الحركات المختلفة بالعدد
المتفقة بالحقيقة وهي انما يتحقق عند مافية الحركة بالنوع او بالشخص وما منه
وما اليه النوع او بالشخص وذلك ان يتحرك جسم من السواد الى البياض
او يتحرك جسم من المركز الى المحيط او من المحيط الى المركز على خط واحد او على خطين
اما اتحاد ما فيه الحركة فلان الحركة من نقطة الى الغير بالاستقامة تخالف الحركة منها اليها
بالاستدارة بالنوع مع اتحاد هما فيما منه واليه واما اتحاد ما منه واليه فلان
الحركة من السواد الى البياض تخالف الحركة من البياض الى السواد بالنوع مع
ما فيه الحركة واما واحدة بالجنس وهي الحركات المختلفة بالنوع المتفقة بالجنس القريب
او البعيد وهي انما يتحقق باتحاد ما فيه الحركة اي الجنس قربا او بعيد الحركة
جوهر احد يتمامن السواد الى البياض والآخر من البياض الى السواد فان بينهما
الحركتين واحدة بالجنس القريب لاتحاد ما فيه الحركة بالجنس القريب وهو الكيف المطلق

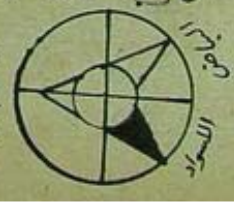

ولو تحرك الآخر من الحرارة الى البرودة كما سيعد بالجنس القريب الجنس البعيد الكيف
المحسوس التقسيم الثاني قال وايضا الحركة اما سريعة وهي التي تقطع مسافة
اطول اي مسافة حركة الغير في الزمان المساوي اي لزمانها او الاقصر
او في الزمان الاقصر من زمانها او مسافة مساوية اي لمسافة حركة الاخرى في
زمان اقل اي من زمانها واما بطيئة ويعرفهما من المذكور في تعريف السريعة
وبالجملة التي تقطع مسافة اقصر في الزمان المساوي او الاطول او مسافة مساوية
في زمان اطول او البطوء ليس لتحلل السكنات اي في البطئ كما زعم القايلون
بالجزء والا لكان نسبة السكنات المتخللة بين حركات القوس الكلي من خمسة
فراسخ الى حركاته نسبة فضل حركات الشمس في ذلك اليوم الى حركات القوس
لان السكنات المتخللة بين حركات القوس لكونها بازاء فضل حركات الشمس على
حركاته مساوية له وان احد المتساويين الى الثاني كنسبة المساوي الآخر اليه
لكن فضل تلك الحركات ازيد من حركاته بما لا يعد ولا يحصى فسكنات القوس
ازيد من حركاته كذلك مع انا لا نحس شيئا من السكنات اي من سكنات القوس وبحس حركاته
فلو كان كذلك لكان الامر بالعكس لسببه في الحركات الطبيعية ممانعة المحروق
وفي القسرية ممانعة الطبيعة او ضعف القوة القاسرة وفي الارادية افضل
او ممانعة الطبيعة او ممانعة المحروق او ممانعتهما مع التقسيم الثالث قال ره وايضا الحركة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فلا كون متضادة وهي الداخلة تحت جنس واحد قريب كالتسود اي الحركة
من البياض الى السواد والتبيض اي الحركة من السواد الى البياض فانهما
داخلان تحت جنس قريب وهو الكيف المبصر واما تضادهما فلان بينهما
وجودا ثالثا وكان في الموضوع وبينهما غاية الخلاف وللامر للتضاد
الا ذلك وانما قال تحت جنس واحد لان الحركات المختلفة الاجناس قد يجتمع
فان المتحرك الواحد جاز ان يقطع مسافة ومع ذلك يستحيل ويتموج
فان تعاندت في بعض الاوقات فلذلك لمانع لها بالذات لامور خارجة عنها
وانما قيدنا الجنس الواحد بالقريب لان الحركات الداخلة تحت جنس بعيد قد لا تكون
متضادة فان الجسم الواحد قد تتسخن وتتبرد في زمان واحد او في الحواشي قولنا
الداخلة تحت جنس واحد شرط لا تعريف والصواب في امثال هذا ان يعرف اولا
ثم ان كان ولا بد من ذكر شيء آخر فان تضاد هذه الامور تستلزم تضاد
ويمكن الاعتذار عنه بانه لما ذكر قبل ذلك تعريف التضاد مطلقا علم من ذلك ان
الحركتين المتضادتين بهما اللتان لا يجتمعان ويصح تعاقبهما عامة موضوع وبينهما
فلذلك ما يعرض للتعريف ويعرض للشرط واعلم ان تضاد الحركات ليس من حيث
انها حركات والا لم يجتمع حركتان البتة بل بسبب متعلق الحركة به والامور التي
يتعلق بها الحركة ستة ما منه وما اليه وما به وما فيه ومالة والزمان وليس في شيء من ذلك ما يصلح

لم يكون سببا لتضاد الحركات سوى ما منه وما اليه اما به وهو المحرك فلقوله
وتضادهما ليس لتضاد المحركين والا لامتنع تضاد المحرك مع عدم تضاد
الحركتين والتالي بطلان حركة الحجر قسرا وحركة النار طبعا غير متضادتين
للاجتماع الحركة الطبيعية مع القسرية في الجسم المرمي فوق الى اسفل يقوم مع
تضاد المحركين وهما الطبع والقسر لانا نعلم التضاد بين القوة الطبيعية والقسرية
لجواز اجتماعهما لانا نقول المحال لازم التضاد وعدم التضاد وعلى التقديرين
يحصل المطلوب اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان حركة الحجر الطبع الى اسفل والقسر
الى فوق متضادتان مع عدم التضاد بين المحركين فلو كان تضادهما لتضاد
المحركين لامتنع ذلك واما الزمان فلقوله ولا لتضاد الازمنة والا لما عرض للحركات
التضاد لكونها غير متضادة لانتفاء شرط التضاد وهو غاية التخالف للازمنة بالماهية
وبتقدير تضادها اي تضاد الازمنة فهي اي الازمنة عارضة للحركات
وتضاد العارض لا يوجب تضاد المعروض فان السواد تضاد البياض مع
عدم التضاد بين معروضيهما واما ما فيه فلقوله ولا لتضاد ما فيه والا لما تحقق
تضادهما عند وحدة ما فيه واللازم بطلان الصاعدة تضاد الهابطة
مع وحدة الطريق وكذا السواد تضاد البياض مع وحدة ما فيه واما ما له
وهو المتحرك فلان حركة الماء قسرا وحركة النار طبعا الى فوق غير متضادتين مع

تضاد المحركين لان المتضادين بينهما بعد في الحقيقة لانهما لا يجتمعان على موضوع واحد
للانفعال من الاول لو كان تضاد الحركتين لتضاد المحركين لامتنع تضاد الحركتين
مع عدم تضاد المحركين والتالي باطل لان حركة الجرم الطبيعي الاسفل والاعلى فرق
متضادتان مع ان المتحرك واحد وان فرض جرمان لم يكن الضدين المتحركين
تضاد لعدم التضاد بين الجوهرين فلم لا يجوز ان يكون تضاد الحركات للحصول
في الاطراف قلنا لانه لو كان كذلك لما كان بين الحركات الموجودة تضاد لانتفاء
الحصول في الاطراف فيهما لان الحركات الموجودة هي الحاصلة في الوسط لا في
الطرف واليه اشار بقوله ولا للحصول في الاطراف والا لما كان بين الحركات
الموجودة وهي التي بعين التوسط تضاد لانه اذا وصل المتحرك الى النقطة التي
الغاية والطرف انقضت الحركة ولما ذكر ان الاربعة من الستة المذكورة صالحة
لذلك ذكر الى ذلك للسامع فقال بل لتضاد دامنه وما اليه جميعا للاجل منه
فقط فان الحركة من السواد الى الحمرة ومن البياض اليها لا يتضادان او للاجل اليه
فقط فان الحركة من الحمرة الى البياض ومنها الى السواد لا يتضادان وقوله لا
لكونهما نقطتين بل لان احدهما مبداء والاخرى منتهى اشارة الى جواب سؤال
مقدر وتقرير السؤال انه لو كان تضاد الحركة لتضاد دامنه وما اليه وجب ان يكون
دامنه وما اليه متضادين واللازم باطل لان مبداء الحركة الابيض منتهاها نقطتان

ليس م

غير متغايرتين بالماهية والمتحدان بالماهية استحال ان يكونا متضادين وتقرير الجواب
ان الشرطية ممنوعة لان غاية ما يجب ان يكون متضادين بحسب ذاتيهما وسلمنا ان
انه يجب ان يكون متضادين بالاعتبار الذي تتعلق به الحركة بهما وهو كون احدهما مبدأ
والاخر منتهى ولكن لا نسلم ان التالي باطل فان النقطة التي هي مبداء تضاد النقطة
التي هي منتهى من حيث ان الاولى مبداء والثانية منتهى ولقائل ان يقول الكلام في
ان تضاد الحركتين لتضاد مبدأيهما ومنتهاهما او لان يقول ان مبدأيهما
ومنتهاهما لا يتضادان بحسب الذات لكونهما نقطتين ولا يجب المساواة للاشتراك
فيهما وكذا الكلام في منتهاهما وما ذكرتم في هذا الجواب يقتضي ان مبدأ كل حركة من
هو مبدأ تضاد منتهاها من حيث هو منتهى وذلك لا نزاع فيه لانا لم ان مبدأيهما
لا يتضادان بحسب عروض المبدائية والمنتهائية لان النقطة التي هي مبداء ملك الحركة
نقطة النقطة التي هي مبداء الاخرى من حيث ان الاولى مبداء ملك الحركة والثانية مبداء
للاخرى وكذا الكلام في المنتهى لانا لم ان النقطة التي هي مبدأ ملك الحركة تضاد النقطة
التي هي مبداء الاخرى لحيثية المذكورة وانما كان كذلك ان لو كان الحركتان متضادتين
وهو اول المسئلة وقوله والتوجه الى الاطراف عطف على قوله لتضاد اي بل لتضاد
الحركات لتضاد دامنه وما اليه والتوجه الى الاطراف فان التوجه الى فوق تضاد التوجه
الى تحت وما بعد ذلك الحاصل ان تضاد الحركات لتضاد دامنه وما اليه وهو باطل

مستقيمة وهي الواقعة على خط مستقيم واما مستديرة وهي الواقعة
على خط منحن لا على خط مستدير على ما قيل والا لم ينحصر في هذا القسم
الخط المستدير في عوقم ما يوجد في جهة تقعير نقط تساوي جميع
المستقيم الخارجة منها اليه بخلاف المنحني فانه قد يكون كذلك وقد لا يكون
ومن نظر ان الاصوات بين اما مستقيمة واما منحنية واما مركبة منهما كحركة
العجلة فانها تقطع مسافة مستقيمة ويرد دوارا على نفسها وكحركة
الكرة المرمية المدحرجة وليس هذه الحركة كوكبية وفي الحواشي واعلم ان معنى
هذا الكلام ان الحركة قد تكون مستقيمة وقد تكون مستديرة وقد تكون مركبة
منهما على ما في الملخص لان الحركة لا يخرج عنها فان الحركة الكيفية خارجة عنها اقول
هذا تقسيم للحركة الاينية لا لمطلق الحركة والحركة الاينية لا يخرج عنها وايضا في الحواشي
في كون حركة العجلة حركة واحدة نظر ولو سلم لزم غيرها من الاقسام بان يقال
مثلا الحركة اما في الاين واما في الكيف او مركبة منهما وقس الباقي وعليه اقول النظر
ان حركة العجلة انما تكون حركة واحدة لو لزم من اجتماع المستقيمة والمستديرة فيها
هيئة وحدانية حصول حركة مركبة منهما وهو غير معلوم بل هو كاجتماع البقعة والالوان
في جسم واحد فانه لا يلزم غيرها من الاقسام ثم لان التقسيم للحركة الاينية لا لمطلق الحركة على ما